

Distr.: General
16 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

البلاغات والحالات التي درسها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والملاحظات التي أدلى بها، والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها*

الدورة ١١٥ (٢٣ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠١٨)

أولاً - البلاغات

- ١ - أحال الفريق العامل، في الفترة الفاصلة بين دورتيه ١١٤ و ١١٥، في إطار إجراءاته العاجل، ٥٠ حالة إلى الاتحاد الروسي (١)، وأذربيجان (١)، والإمارات العربية المتحدة (١)، وباكستان (٣)، والصين (١)، وليبيا (٢)، ومصر (٣٩)، والمملكة العربية السعودية (٢).
- ٢ - وقرر الفريق العامل، في دورته ١١٥، أن يحيل ١٣٥ حالة اختفاء قسري أبلغ عنها حديثاً إلى ١٧ دولة، هي: إسرائيل (١)، الإمارات العربية المتحدة (١)، أوكرانيا (١)، إيران (جمهورية - الإسلامية) (١)، باكستان (٣٤)، بنغلاديش (١)، الجزائر (١٢)، الجمهورية العربية السورية (١٢)، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٢٣)، سري لانكا (٢٨)، الصين (٢)، العراق (١)، ليبيا (٨)، مصر (٤)، المملكة العربية السعودية (١)، نيجيريا (١)، الهند (٤).
- ٣ - ووضّح الفريق العامل أيضاً ٤٥ حالة تتعلق بباكستان (٨)، وبيرو (١)، وتركمانستان (١)، وتركيا (٣)، والسودان (١)، والصين (٢)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (١)، وفيت نام (١)، ومصر (٢٥)، والمملكة العربية السعودية (١)، وموريتانيا (١). وأجلبت ١٧ حالة استناداً إلى معلومات قدمتها الحكومات، و ٢٨ حالة استناداً إلى معلومات قدمتها المصادر.
- ٤ - وأحال الفريق العامل، في الفترة الفاصلة بين دورتيه ١١٤ و ١١٥، سبعة بلاغات سواء بصورة فردية أو بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة: ثلاثة نداءات عاجلة

* استُنسخت مرفقات هذه الوثيقة كما وردت وباللغات التي قُدِّمت بها فقط.



- إلى أذربيجان (١) والسودان (١) والعراق (١)؛ وثلاث رسائل طلب التدخل الفوري إلى مصر (٢) والهند (١)؛ و"رسالة أخرى" واحدة إلى غواتيمالا.
- ٥- وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، صدر بيان صحفي بشأن البحرين بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة.
- ٦- واستعرض الفريق العامل، في دورته ١١٥، ادعاءين عامين يتعلقان بتايلند والصين.

ثانياً- الأنشطة الأخرى

- ٧- اجتمع الفريق العامل، خلال الدورة، بأقارب ضحايا الاختفاء القسري وبالمنظمات غير الحكومية المعنية بهذه المسألة. كما عقد الفريق اجتماعات مع ممثلي حكومات باكستان والبرتغال وتايلند والسودان ومصر والمغرب واليابان.

ثالثاً- المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرضها الفريق العامل أثناء الدورة

الجزائر

الإجراء العادي

- ٨- أحال الفريق العامل إلى حكومة الجزائر ١٢ حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:
- (أ) محمد بوعزة الجازمي، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١١ آذار/مارس ١٩٨١ على أيدي أعضاء في الجيش الجزائري والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في قرية بويرات بجنوب طانطان في جنوب المغرب؛
- (ب) حمداني أبا علي، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٧٦ على أيدي أعضاء في الجيش الجزائري وجبهة البوليساريو في قرية بويرات بجنوب طانطان في جنوب المغرب؛
- (ج) جيلالي بوشان، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٧٥ على أيدي أعضاء في الجيش الجزائري وجبهة البوليساريو في قرية بويرات بجنوب طانطان في جنوب المغرب؛
- (د) علي أقاسم، الذي يُدعى أنه اختُطف في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ على أيدي ضباط من الأمن العسكري بالقرب من مسكنه في حرم جامعة السينية، في وهران؛
- (هـ) طيب عزوز، الذي يُدعى أن عناصر من الأمن العسكري اعتقلوه في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ من مقر عمله في عين البية، في وهران؛
- (و) المشري بوشية، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش اعتقلوه في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ من منزله في الأغواط؛

- (ز) العربي بونعجة، الذي يُدعى أن حراس أمن وأفراد من قوات الدرك اعتقلوه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من مدينة الأمير عبد القادر، في سيدي شامي، بوهرا؛
- (ح) عبد الرحمن داودي، الذي يُدعى أن ضباط شرطة من قسم شرطة رأس العيون اعتقلوه في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ من منزله في رأس العيون، في باتنة؛
- (ط) محمد مشالي، الذي يُدعى أن قوات أمن من شاطوناف اعتقلته في ١ أيار/مايو ١٩٩٥ من منزله في براقي، بالجزائر العاصمة؛
- (ي) عبد الله رأس الغراب، الذي يُدعى أن جنوداً أرسلتهم سلطات الأمن العسكري اعتقلوه في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ من منزله في الجزائر العاصمة؛
- (ك) عمر رأس الغراب، الذي يُدعى أن الشرطة اعتقلته في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥ في سوق العقبة في بلكور، بالجزائر العاصمة؛
- (ل) زيدان يسّع، الذي شوهد آخر مرة في ٣ آذار/مارس ١٩٩٦ عقب مغادرته منزله في سيدي موسى، براقي، بالجزائر العاصمة، متوجهاً إلى عمله. ويُدعى أن سلطات الأمن العسكري متورطة في اختفائه. وتشير التقارير إلى أن تسعينات القرن العشرين شهدت شيوع عمليات الاعتقال واضطرار الأشخاص إلى عبور العديد من نقاط التفتيش التابعة لسلطات الأمن العسكري قبل الوصول إلى غايتهم.
- ٩- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفات ثلاث حالات إلى حكومة المغرب.

المعلومات المقدمة من المصادر

- ١٠- قدمت المصادر معلومات محدّثة عن حالة واحدة لم يُت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ١١- في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أحالت حكومة الجزائر معلومات بشأن ٢ ٧٨٠ حالة لم يُت فيها إلى الفريق العامل، سيستعرضها في دوراته القادمة.

الأرجنتين

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

- ١٢- قدمت حكومة الأرجنتين، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، معلومات بشأن ثلاث حالات لم يُت فيها. وقرر الفريق العامل، بناءً على المعلومات المقدمة، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على الحالات.

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ١٣- أحالت حكومة الأرجنتين، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، المعلومات المتعلقة بالحالات الخمس التي لم يُت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

أذربيجان

الإجراء العاجل

١٤- في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، عملاً بإجراءاته العاجل، إلى حكومة أذربيجان حالة مصطفى صيهان الذي يُدعى أن عملاء دائرة الهجرة الحكومية ووكالة الاستخبارات الأذربيجانية اختطفوه في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ من أمام محكمة باكو للجرائم الخطيرة.

١٥- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف هذه الحالة إلى حكومي تركيا وجورجيا.

النداء العاجل المشترك

١٦- في ٥ آذار/مارس ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً مشتركاً بشأن ادعاء اعتقال طاهر تيموروف واختفائه القسري واحتجازه التعسفي وتعذيبه، وتوجيه تهم إليه تتعلق بالمخدرات، وذلك فيما يبدو انتقاماً منه بسبب التعليقات التي نشرها على الإنترنت أخوه غير الشقيق، بالإضافة إلى مضايقة أفراد أسرة صاحب تيموروف.

الرد على النداء العاجل المشترك

١٧- في ٧ آذار/مارس و١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أحالت حكومة أذربيجان الردود على البلاغ المشترك الذي وجّه في ٥ آذار/مارس ٢٠١٨، وأدرجت فيها معلومات عن الوضع القانوني الراهن لطاهر تيموروف، بما في ذلك الأساسين الوقائي والقانوني لاعتقاله واحتجازه والتهم الموجهة إليه، إضافةً إلى الإجراءات القضائية المتخذة ضده. وقدمت الحكومة معلومات أيضاً عن المكان الذي احتُجز فيه طاهر تيموروف في الفترة من ٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعلاوةً على ذلك، أشارت الحكومة إلى عدم تقديم أية شكوى بشأن المضايقة التي يدعى أن صاحب تيموروف وأفراد أسرته تعرضوا لها.

البحرين

الرد على النداء العاجل المشترك

١٨- في ٦ آذار/مارس ٢٠١٨، أحالت حكومة البحرين رداً على النداء العاجل المشترك الذي وجّه لها في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨ بشأن محمد عبد الحسن أحمد كاظم، وفاضل سيّد راضي، وسيّد العلوي حسين العلوي حسين، بالإضافة إلى ثلاثة أشخاص آخرين. وتضمّن الرد معلومات بشأن التهم الموجهة إلى هؤلاء الأشخاص والأحكام القانونية الأساسية التي تنظم محاكمتهم والضمانات التي روعيت أثناء اعتقالهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم.

البيان الصحفي

١٩ - في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أصدر الفريق العامل بياناً صحفياً بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة بشأن محاكمة أربعة رجال صدر بحقهم حكم أولي بالإعدام ثم خُفف إلى السجن المؤبد بموجب حكم أصدرته محكمة عسكرية بحرينية بعد محاكمة جماعية انتهكت ضمانات المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك انتزاع الاعترافات تحت وطأة التعذيب^(١).

بنغلاديش

الإجراء العادي

٢٠ - أحال الفريق العامل إلى حكومة بنغلاديش حالة واحدة تتعلق بمحمد عبد الله الفاروق، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ من منزله في منطقة راجشاهي على أيدي خمسة رجال مسلحين يرتدون زياً مدنياً ادعوا أنهم أعضاء في الوحدة الخامسة لكتيبة التدخل السريع.

المعلومات المقدمة من المصادر

٢١ - قدمت المصادر معلومات محدّثة عن حالة واحدة لم يُت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

بيلاروس

المعلومات المقدمة من المصادر

٢٢ - قدمت المصادر معلومات محدّثة عن ثلاث حالات لم يُت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

الصين

الإجراء العاجل

٢٣ - في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، عملاً بإجراءاته العاجل، إلى حكومة الصين حالة تشو ونشنغ، الذي يُدعى أن عملاء مكتب الأمن العام في منطقة شيجينغشان، في بيجين، اعتقلوه في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ولا يزال مكان احتجازه غير معروف.

(١) OHCHR, "Bahrain: UN rights experts condemn military court convictions, cite torture allegations", 30 April 2018.

الإجراء العادي

٢٤- أحوال الفريق العامل إلى حكومة الصين حالتين بشأن كل من:

(أ) كوانجنانغ وانغ، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٠ تموز/يوليه من شركة Beijing Fengrui للقانون على أيدي ضباط أمن؛

(ب) شوكت عباسي، الذي يُدعى أن عملاء مكتب الأمن العام في أمروكي، في منطقة جينجيانغ ويغور المتمتعة بالحكم الذاتي، اعتقلوه في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٧. ولا يزال مكان احتجازه غير معروف.

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٢٥- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالتين اثنتين تتعلقان بمينغ - تشي لي وسولي زهاو. وتشير التقارير إلى أن الشخصين محتجزان.

المعلومات المقدمة من المصادر

٢٦- قدمت المصادر معلومات بشأن حالتين لم يُت فيهما، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالتين.

المعلومات المقدمة من حكومة السويد

٢٧- في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨، أحالت حكومة السويد معلومات بشأن حالة واحدة لم يُت فيها وفقاً لسجلات الصين، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

الادعاء العام

٢٨- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تدعي وجود عقبات في الصين تعترض تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأُحيل ادعاء عام إلى حكومة الصين في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨ (انظر المرفق الأول)، يركز أساساً على العدد الكبير جداً لحالات الاختفاء القسري لأفراد طائفة الويغور، حيث تصاعدت بشدة في عام ٢٠١٧ مع استحداث حكومة الصين معسكرات "إعادة التثقيف" في منطقة جينجيانغ ويغور المتمتعة بالحكم الذاتي.

الملاحظات

٢٩- يود الفريق العامل أن يذكّر بالفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٠ من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، اللتين تُلزمان بأن يُحتجز الشخص المحروم من حريته في مكان احتجاز معترف به وبأن يمثل، بموجب القانون الوطني، أمام سلطة قضائية فور احتجازه. وتُلزم الفقرتان أيضاً بأن تُقدم فوراً معلومات دقيقة عن احتجاز هؤلاء الأشخاص ومكان أو أماكن احتجازهم، بما في ذلك حركة نقلهم من مكان إلى آخر، إلى أفراد أسرهم أو محاميهم أو أي شخص آخر له مصلحة مشروعة في الإحاطة بهذه المعلومات، إلا إذا أبدى الأشخاص المحتجزون رغبة خلاف ذلك.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الإجراء العادي

٣٠- أحوال الفريق العامل إلى الحكومة ٢٣ حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) غوانغ هو بارك، الذي يُدعى أنه اختفى في شباط/فبراير ٢٠١٠ وهو في طريقه إلى المستشفى في مدينة شونغجين، في محافظة هامغيونغ الشمالية، بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويُعتقد أن جهاز الأمن الوطني متورط في اختفائه، إذ تشير التقارير إلى أنه خضع للعديد من عمليات التفتيش من جانب هذا الجهاز منذ عام ٢٠٠٦؛

(ب) جوهيون كيم، الذي يُدعى أن الشرطة الداخلية اختطفته في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠ من منزله الكائن في العنوان: 147 Seonhaeng-ri, Seonwon-myeon, Ganghwa-gun, Gyeonggi-do، بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ج) ناك - يونغ كيم، الذي يُدعى أن مسؤولين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه في نهاية تموز/يوليه ١٩٥٠ من منزله الكائن في العنوان: Bukahyun-dong 5-2, Sudaemun-gu, Seoul، بجمهورية كوريا؛

(د) سون غيم لي، التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في أيار/مايو ٢٠١٣ عندما احتجزها جهاز الأمن الوطني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مركز احتجاز مقاطعة ريانغانغ؛

(هـ) بونغ - يول آن، الذي يُدعى أن جنوداً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠ من منزل شخص على صلة به في دوريومدونغ، سول، بجمهورية كوريا؛

(و) كي - تشانغ كيم، الذي يُدعى أن أفراداً من جيش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه في الفترة من نهاية حزيران/يونية إلى بداية تموز/يوليه ١٩٥٠ من منزله الكائن في العنوان: Migeun-dong 9 Seodaemunon-gu, Seoul، بجمهورية كوريا؛

(ز) كي - ميونغ كيم، الذي يُدعى أن ثلاثة جنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠ من المستشفى الكائن في العنوان: Yeji-dong 276-1 Jongno-gu, Seoul، بجمهورية كوريا؛

(ح) جينهيونغ كيم، الذي يُدعى أن شيوعيين متعصبين من مدرسة هاجانغ الابتدائية اختطفوه في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٥٠ قبل أن يُسلم إلى قسم شرطة هاجانغ بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ط) هيتاي شوي، الذي يُدعى أن أفراداً من جيش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتقلوه في آب/أغسطس ١٩٥٠ عقب اجتماع للمجلس البلدي في قرية بوغي في Shinwang-ri, Yeongok-myeon, Gangneung-shi، بجمهورية كوريا؛

- (ي) يونسو غانغ، الذي يُدعى أن جنوداً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واثنين من الجيران المتعاطفين مع الشيوعية يرتدون ملابس مدنية اعتقلوه في ٥ آب/أغسطس ١٩٥٠ من منزله الكائن في العنوان 123, Insa-dong, Jinju-shi, Kyungnam، بجمهورية كوريا؛
- (ك) جيونغ - يونغ غون، الذي يُدعى أن جنوداً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتقلوه في ٣ آب/أغسطس ١٩٥٠ من منزله الكائن في العنوان 492 Iho-ri، بجمهورية كوريا؛
- (ل) بيونغ - سو كيم، الذي يُدعى أن ضابط شرطة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتقله في ١٩ آب/أغسطس ١٩٥٠ من منزله الكائن في العنوان Supyo-dong 89، بجمهورية كوريا؛
- (م) شانغ - وون كيم، الذي يُدعى أنه اعتُقل على أيدي أفراد من الجيش الشعبي الكوري في الحي المجاور لسكنه الكائن في 393, Donam-dong, Seongbuk-gu، بجمهورية كوريا؛
- (ن) داي - يونغ كيم، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش الشعبي الكوري اختطفوه في آب/أغسطس ١٩٥٠ من مدرسة شونغوون الابتدائية، في سول، بجمهورية كوريا؛
- (س) هايس كيم، الذي يُدعى أن أفراداً من جيش كوريا الشعبي اعتقلوه في الفترة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر ١٩٥٠ أثناء اختبائه في منطقة Gunbok-myeon, Haman-gun بجمهورية كوريا؛
- (ع) جانغ - يول كيم، الذي يُدعى أن عملاء لإدارة أمن الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتقلته في ١٣ تموز/يوليه ١٩٥٠ أثناء سيره في شارع Wonhyo-ro 3-ga في Mapo-gu، في سول، بجمهورية كوريا؛
- (ف) ميونغ - سانغ تشا، الذي يُدعى أن جنوداً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه في تموز/يوليه ١٩٥٠ من متجر الساعات الذي كان يعمل به والكائن في العنوان 8 beonji, Namdaemun-ro 4-ga, Jung-gu، في سول، بجمهورية كوريا؛
- (ص) أولك هواكيم، الذي يُدعى أن جهاز الأمن الوطني اختطفه في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بعد إعادته إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الصين؛
- (ق) يوب غو، الذي يُدعى أن عملاء الشرطة الداخلية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتقلوه في ١٧ تموز/يوليه ١٩٥٠ من سكنه الرسمي في جامعة سول الوطنية في العنوان Dongsung-dong, Jongno-gu, Seoul، بجمهورية كوريا؛
- (ر) هي - سو ك كانغ، الذي يُدعى أن مسؤولين اثنين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من اللجنة الشعبية المركزية اعتقلاه في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٥٠ من منزله الكائن في Tong-in dong, Jongnogu, Seoul، بجمهورية كوريا؛
- (ش) هيونغو كيم، الذي يُدعى أن أفراداً من الشرطة الداخلية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتقلوه في ١٤ آب/أغسطس ١٩٥٠ من منزله الكائن في العنوان 153-94 Donam-dong, Seongbuk-gu, Seoul، بجمهورية كوريا؛

(ت) سانغ - إيك كيم، الذي يُدعى أن عملاء لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه في ٢٠ أيار/مايو ١٩٥٠ من منزله الكائن في العنوان 715 Shimgok-ri Shinbuk-myeon Pochyun-si, Gyeonggi-do، بجمهورية كوريا؛

(ث) سانغ - يونغ كيم، الذي يُدعى أن أعضاء في منظمة شيوعية محلية اختطفوه في ١٨ أيار/مايو ١٩٥٠ من منزله الكائن في العنوان 715 Shimgok-ri Shinbuk-myeon Pochyun-si, Gyeonggi-do، قبل أن يُنقل إلى قسم الشرطة المحلية في بوشيون، بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣١- وأحال الفريق العامل أيضاً، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفات ٢٠ حالة إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونسخة من ملفات حالتين إلى حكومة الصين.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٣٢- في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨، أحالت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معلومات بشأن ١٧ حالة لم يُت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

الملاحظات

٣٣- يود الفريق العامل أن يعرب عن خيبة أمله إزاء الردود المعتادة المقدمة من الحكومة. ويود الفريق العامل أن يوجه نظر الحكومة إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٢١ الذي حث فيه المجلس الدول على التعاون مع الفريق العامل لمساعدته على تنفيذ ولايته بفعالية.

إكوادور

المعلومات المقدمة من الحكومة

٣٤- في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، أحالت حكومة إكوادور معلومات بشأن خمس حالات لم يُت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

٣٥- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف حالة خورخي فاسكيس دوراندا إلى حكومة بيرو؛ ونسخاً من ملف حالي خيرييمياس راميريز وخوسيه ديل كارمن مولانو ريوس إلى حكومة كولومبيا.

مصر

الإجراء العاجل

٣٦- أحال الفريق العامل، في إطار بإجرائه العاجل، ٣٩ حالة إلى الحكومة (انظر المرفق الثاني).

الإجراء العادي

٣٧- أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العادية، أربع حالات إلى الحكومة بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) عصام كمال عبد الجليل عبد العليم، الذي يُدعى أنه اعتُقل في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٦ من أمام جهاز تنمية مدينة ٦ أكتوبر على أيدي أفراد من قوات أمن الدولة يرتدون ملابس مدنية؛

(ب) محمد جمال أحمد عبد المجيد علي، الذي اختفى في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، ويُفترض أن سلطات إنفاذ القانون اعتقلته لأنهم كانوا يبحثون عنه في وقت سابق؛

(ج) حسن سيد سيد سليمان، الذي يُدعى أنه اعتُقل في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ من منزله على أيدي عملاء الأمن الوطني يرتدون زيّاً رسمياً؛

(د) محمد عبد العزيز السيد إسماعيل، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ من خارج مسجد الشيخ سلامة على أيدي رجال يرتدون ملابس مدنية قدموا أنفسهم بوصفهم أفراداً من قوات الأمن.

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٣٨- استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح ١٦ حالة تتعلق بحسين عبد الفتاح خلف، ومحمد محسن إبراهيم سويدان، ومحمد علي حسن بركات، وحسين محمد يُسر، وأسامة محمد إبراهيم السيد محمد، وضياء طارق علي إبراهيم، وشعبان محمد سيد، والسيد محمد علي الغندور، ومحمد مصطفى محمود محمد، وعز الدين أحمد مصطفى عبد اللطيف، ومحمد محمد محمد إمام، ومحمد أحمد صبرة سليمان، ونادي عبده حسين فرج، وعاصم نادي عبده حسين، والحسيني محمد أحمد الشامي، وإسلام السيد محفوظ سالم خليل. وتشير التقارير إلى أن ١٢ شخصاً كانوا مسجونين، ومثل شخص واحد أمام النيابة، وأُفرج عن شخصين. وفيما يتعلق بشخص آخر، يفيد المصدر بأنه اغتيل، ولكن أعلنت وزارة الداخلية أنه قُتل في تبادل لإطلاق النار.

المعلومات المقدمة من المصادر

٣٩- قدمت المصادر معلومات بشأن ١٤ حالة لم يُت فيهما، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

٤٠- قدمت الحكومة، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، و ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، و ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨، و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، معلومات بشأن ٧٧ حالة لم يُت فيهما. وقرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدمة، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على الحالات.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤١- في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨، قدّمت الحكومة معلومات عن سبع حالات. وسينظر الفريق العامل في المعلومات لدى تلقيه ترجمة للوثائق المتعلقة بهذه الحالات.

التوضيح

٤٢- استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح تسع حالات أُخضعت لقاعدة الأشهر الستة في الدورتين ١١٣ و ١١٤ وتتعلق بعبد الرحمن محمد عبد البصير، وأحمد عمر مكرم، ووليد كمال محمد حسنين البهنسي، وأحمد صبري عبد العاطي محمود، وعبد الرحمن أسامة محمد العقيد، وأحمد سامي عبد الحميد عبد العال، وإبراهيم سامي عبد الحميد عبد العال، وهشام سعيد أحمد مصطفى عبد الله، وإسلام محمد يُسر إبراهيم أبو الليف؛ وقد قَدِّمت المصادر بناءً على ذلك ملاحظات (انظر A/HRC/WGEID/113/1، الفقرة ٤٧، و A/HRC/WGEID/114/1، الفقرة ٥١). وتفيد المعلومات بأن ثمانية أشخاص كانوا محتجزين وبأن شخصاً واحداً كان قد أُفرج عنه.

رسائل طلب التدخل الفوري

٤٣- في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري بشأن الاحتجاز الاحتياطي المطول لحنان بدر الدين عبد الحافظ عثمان، التي تفيد المعلومات بأن احتجازها هذا ذو صلة بأنشطتها كمدافعة عن حقوق الإنسان وأنه عمل انتقامي بسبب تعاونها مع الفريق العامل، وكذلك بشأن الادعاءات المتعلقة بحرماتها من الرعاية الصحية والعناية الطبية في السجن.

٤٤- وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري بشأن ادعاءات الاختفاء القسري القصير المدة، سبعة أيام، لعزت عيد طه فضل غنيم، المدافع عن حقوق الإنسان والمعني بحالات الاختفاء القسري، واحتجازه تعسفياً وتوجيه تهمة إليه، وأحمد طارق إبراهيم زيادة، المدافع عن حقوق الإنسان ومصمم الرسوم، الذي قد يُعزى احتجازه إلى عمله السلمي والمشروع في الدفاع عن حقوق الإنسان.

المعلومات المقدمة من المصادر

٤٥- قَدِّمت المصادر معلومات محدّثة بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

غواتيمالا

المعلومات المقدمة من المصادر

٤٦- قدمت المصادر معلومات محدّثة بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

رسالة مشتركة أخرى

٤٧- في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، "رسالة أخرى" مشتركة بشأن مشروع القانون رقم ٥٣٧٧ الذي يهدف إلى إصلاح قانون المصالحة الوطنية، الصادر بموجب المرسوم ١٤٥-٩٦، وهو مشروع القانون الرامي

إلى إرساء عفو عام وإعفاء المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أثناء النزاع المسلح الداخلي في غواتيمالا من المسؤولية الجنائية.

الهند

الإجراء العادي

٤٨ - أحوال الفريق العامل إلى حكومة الهند أربع حالات في إطار إجراءاته العادي، بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) غلام نبي ماغراي، الذي يُدعى أن القوات المسلحة الهندية اختطفته في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بعد مغادرته منزله لحضور الامتحانات في مدرسة ناتنوسا الثانوية؛
- (ب) نيسار أحمد واني، الذي يُدعى أن القوات المسلحة الهندية اختطفته في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بعد مغادرته منزله لحضور الامتحانات في مدرسة ناتنوسا الثانوية؛
- (ج) محمد أشرف بهات، الذي يُدعى أن أفراداً من القوات المسلحة الهندية اختطفوه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وهو في طريقه إلى السوق في مدينة كوبوارا؛
- (د) منظور أحمد خان، الذي يُدعى أن أفراداً من الفرقة الوطنية ٢٧ لمكافحة المتمردين التابعة للجيش الهندي اختطفوه من منزله، وأنه اختفى في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في معسكر الجيش الخاص بالفرقة الوطنية ٢٧ لمكافحة المتمردين والكائن في تارموكا، في وادي لولاب، كوبوارا، جامو وكشمير.

رسالة طلب التدخل الفوري

٤٩ - في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، أحوال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري بشأن الادعاءات التي تشير إلى أن باريز إيمروز وثلاثة محامين آخرين، هم كارتيك موروكوتلا وغلام نبي خان وقازي عرفان، احتُجزوا لمدة ساعة دون إذن ومُنعوا من تنظيم تظاهرة عند قبر محمد خان، وهو حفار قبور كان له دور أساسي في الكشف عن وجود قبور جماعية في البلد. وتناولت الرسالة أيضاً استمرار عدم اتخاذ إجراءات لتحري وجود مقابر غير معروفة ومسألة الإفلات من العقاب عن اختفاء ٨ ٠٠٠ شخص في جامو وكشمير في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠٠٨.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

الإجراء العادي

٥٠ - أحوال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة في إطار إجراءاته العادي، بشأن أصغر رضائي، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في أيار/مايو ١٩٨٨ في سجن إفين، في طهران، المنطقة الثانية.

المعلومات المقدمة من المصادر

٥١- قدمت المصادر معلومات محدّثة بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

المعلومات المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

٥٢- في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أحالت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية معلومات بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها وفقاً لسجلات جمهورية إيران الإسلامية، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

العراق

الإجراء العادي

٥٣- أحال الفريق العامل إلى حكومة العراق حالة واحدة في إطار إجراءاته العادي بشأن حازم الجنابي، الذي يُدّعى أن أفراداً من الشعبة العسكرية العراقية رقم ١٧ في المحمودية اختطفوه في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ عند نقطة تفتيش واقتادوه إلى المقر الرئيسي للشعبة.

النداء العاجل المشترك

٥٤- في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً مشتركاً بشأن الادعاءات المتعلقة بتلقي فيصل التميمي وإياد الرومي، المدافعين عن حقوق الإنسان، تهديدات بالقتل ومحاولة قتلها، وذلك فيما يبدو انتقاماً منهما بسبب عملهما المشروع في مجال حقوق الإنسان والمناهض للاختفاء القسري في العراق، رغم أنهما كانا يمارسان بشكل سلمي حقوقهما في حرية التعبير والتجمع.

إسرائيل

الإجراء العادي

٥٥- أحال الفريق العامل إلى حكومة إسرائيل، في إطار إجراءاته العادي، حالة واحدة بشأن عبد العزيز الذي يُدّعى أن جنديتين وجندياً من القوات المسلحة الإسرائيلية اعتقلوه في منطقة باب الخليل في القدس القديمة.

٥٦- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة إلى دولة فلسطين.

ليبيا

الإجراء العاجل

٥٧- أحال الفريق العامل في ١ آذار/مارس ٢٠١٨ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، في إطار إجراءاته العاجل، حالتين إلى الحكومة بشأن الشخصين التاليين:

- (أ) علي حسين، الذي يُدعى أن حراس أمن اعتقلوه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ من أمام وزارة الخارجية في طرابلس وأُخذ إلى مكان غير معروف؛
- (ب) فتحي سليم حمد الزبيدي، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ على أيدي مجموعة من الرجال المسلحين يرتدون ملابس مدنية عَرَفُوا أنفسهم بأنهم من الفرقة الثالثة لمكتب المباحث، بمديرية الأمن المركزي - فرع أبو سليم.

الإجراء العادي

٥٨- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، ثماني حالات بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) محمود محمد بلقاسم، الذي يُدعى أن مجموعة مسلحة تابعة للدولة اختطفته في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ من شارع فينيسيا ببنغازي وهو في طريقه إلى بيته؛
- (ب) عبد الله محمد معتوق زبيدة، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ من مكان إقامته في حي الأندلس، بطرابلس، على أيدي أفراد من كتيبة ثوار طرابلس، وهي جماعة مسلحة متحالفة مع حكومة الوفاق الوطني؛
- (ج) محمد المغواب، الذي يُدعى أن شخصاً اختطفه في ٦ أيار/مايو ٢٠١٧ عند مفترق طرق في طريق عين زارة بالقرب من ثكنة الكتيبة ٤٢ في طرابلس، ثم سُلِم إلى ميليشيا مسلحة معروفة باسم الكتيبة ٤٢ تتبع وزارة الداخلية؛
- (د) عبد السلام سالم محمد الطيرة، الذي يُدعى أنه اعتُقل في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ على أيدي جنود من القوات الخاصة للكتيبة ٢١ عند المبنى ١٢ من مشروع الشقق الصينية في قنفودة، بنغازي؛
- (هـ) يحيى عبد السلام سالم الطيرة، الذي يُدعى أنه اعتُقل في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ على أيدي جنود من القوات الخاصة للكتيبة ٢١ عند المبنى ١٢ من مشروع الشقق الصينية في قنفودة، بنغازي؛
- (و) أنس عبد السلام سالم الطيرة، الذي يُدعى أنه اعتُقل في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ على أيدي جنود من القوات الخاصة للكتيبة ٢١ عند المبنى ١٢ من مشروع الشقق الصينية في قنفودة، بنغازي؛
- (ز) أحمد عبد الله الجبالي علي، الذي يُدعى أن جنوداً عددهم من ١٥ إلى ١٧ جندياً عَرَفُوا أنفسهم بأنهم أفراد في الجيش الوطني الليبي اختطفوه في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من منزل خلف مكتب بريد مدينة التميمي، بمنطقة درنة؛
- (ح) إبراهيم عبد الواحد صالح عبدول العبيدي، الذي يُدعى أن ٢٠ جندياً عَرَفُوا أنفسهم بأنهم من أفراد الجيش الوطني الليبي اختطفوه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من منزل بالقرب من مدرسة شهداء الجبل الأخضر، بحي الحفرة، في مدينة التميمي.

التكرار

٥٩- قرر الفريق العامل اعتبار حالتين اثنتين نسختين مكررتين. وبناءً عليه، لحذفت الحالة المكررة من سجلات الفريق العامل.

موريتانيا

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٦٠- استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة محمد شيخ مخيتير، المحتجز حالياً.

المكسيك

المعلومات المقدمة من المصادر

٦١- قدم المصدر معلومات بشأن ثلاث حالات لم يُثبت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

الرد على رسالة مشتركة أخرى

٦٢- في ٩ آذار/مارس ٢٠١٨، أحالت الحكومة رداً على البلاغ الموجه في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أوضحت فيه الغرض من المقترحات الواردة في مشروع القانون المتعلق بالأمن الداخلي، ونطاق المقترحات وعواقبها. وأدرجت الحكومة أيضاً معلومات عن الدراسات المتعلقة بالامتثال للقانون تمثيلاً مع معايير حقوق الإنسان وتأثير هذه المعايير على منع انتهاكات حقوق الإنسان، وعن مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه العملية. وأدرج نص القانون أيضاً في رد الحكومة.

الرد على الادعاءات العامة

٦٣- أحالت الحكومة، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ردين على الادعاءات العامة المرسلة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتعتزف الحكومة، في الردين، بأن ظاهرة الاختفاء القسري للأشخاص أمر حقيقي في البلد نظراً إلى ظروف خاصة جداً وإلى سياق تسود فيه الجريمة المنظمة. وتبين الحكومة في الردين عدة إجراءات أُتخذت لمواجهة هذه المشكلة. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٥، نُشر البروتوكول المتعلق بالبحث عن الأشخاص المختفين والتحقيق في جريمة الاختفاء القسري. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت ٦٥٩ ٢٧ حالة لأشخاص مفقودين أو مختفين مسجلة في السجل الوطني للأشخاص المفقودين أو المختفين، الذي أنشئ في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٦، كان ما مجموعه ٨٦ شخصاً قد خضعوا لتحقيقات بشأن الاختفاء القسري أجراها مكتب المحقق الخاص المعني بالبحث عن الأشخاص المختفين. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أن مكتب المحقق الخاص يعد حالياً مشروعاً لإنشاء سجل للقبور السرية وقاعدة بيانات لحمض د. ن. أ. (DNA) واستخدام الطائرات المسيّرة دون طيار لتحديد أماكن الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ مكتب المحقق الخاص، بالاتفاق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قاعدة بيانات قبل الوفاة وبعد الوفاة لإدارة

المعلومات المتعلقة بالأشخاص المفقودين والرفات البشرية. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كانت قاعدة البيانات تحتوي على ١٠١٢ استبياناً قبل الوفاة. وكررت الحكومة التزامها بحقوق الإنسان، وهو ما يتجلى في بدء نفاذ القانون المتعلق بالاختفاء القسري في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وترد في المرفق الرابع النص الكامل للردين.

٦٤- وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨، أحالت الحكومة رداً على الادعاء العام الموجه في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وترى الحكومة، في ردها، عدم وجود عناصر تدعم الادعاء أن المحاكمة المتعلقة بالحماية القضائية مجردة من قدرتها الإصلاحية. وأبدت المحكمة العليا آراءها بشأن شخصية الضحية ومعايير الاجتهاد القضائي المطلوبة لتحقيق آثار الحماية القضائية، لضمان توسيع نطاق الحماية الممنوحة للأشخاص الذين يقيمون دعاوى بشأن الأفعال أو التقصير مما ينتهك حقوق الإنسان. وفي السنوات الأخيرة، وضعت المحكمة العليا معايير لصالح التعويضات المتكاملة. ويرد النص الكامل للرد في المرفق الرابع.

المغرب

المعلومات المقدمة من المصادر

٦٥- قدم المصدر معلومات بشأن حالة واحدة لم يُت فيهما، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

٦٦- قدمت الحكومة، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، معلومات بشأن حالات لم يُت فيهما. وقرر الفريق العامل، بناءً على المعلومات المقدمة، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على ١٥ حالة من تلك الحالات.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦٧- أحالت الحكومة، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ معلومات بشأن ١٤٨ حالة لم يُت فيهما، منها ٣١ حالة نظر فيها الفريق العامل بالفعل في دورته ١١٤. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل، عملاً بالمادة ٢٨ من أساليب عمله، تعليق نظره في عشر حالات حتى دورته المقبلة. واعتُبرت المعلومات المقدمة بشأن خمس حالات أخرى غير كافية لتوضيح الحالات. وسينظر الفريق العامل في المعلومات المقدمة بشأن ٥١ حالة أخرى حال تلقيه ترجمة المرفقات ذات الصلة. وسينظر الفريق العامل في الحالات المتبقية في إحدى دوراته المقبلة.

التكرار

٦٨- قرر الفريق العامل اعتبار أربع حالات نسخاً مكررة. وبناءً عليه، حُذفت الحالات المكررة من سجلات الفريق العامل.

موزامبيق

المعلومات المقدمة من المصادر

٦٩- قدم مصدر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم يُبت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

المعلومات المقدمة من حكومة البرتغال

٧٠- قدّمت حكومة البرتغال، في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، معلومات بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها وفقاً لسجلات البرتغال، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

٧١- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة إلى حكومة البرتغال.

ميانمار

المعلومات المقدمة من حكومة فرنسا

٧٢- قدمت حكومة فرنسا، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، معلومات بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها وفقاً لسجلات ميانمار، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة. وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة المحدثة إلى حكومتَي تايلند وفرنسا.

نيجيريا

الإجراء العادي

٧٤- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، حالة واحدة بشأن نوانكانيي كيني نامدي أوكوو كانو، الذي يُدعى أن ضباط جيش اعتقلوه في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في إيسياما أفاراوكو أوميحيا إيبكو، بولاية أيا، نيجيريا.

٧٥- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

باكستان

الإجراء العاجل

٧٦- أحال الفريق العامل، في فترة الاستعراض، في إطار إجراءاته العاجل، ثلاث حالات إلى حكومة باكستان بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) مير جان، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨ من منزله في حي رايس غوث على أيدي الجيش الباكستاني وعملاء أجهزة الأمن السرية؛

(ب) عاصم أمين، الذي يُدعى أن قوات حرس الحدود وعملاء جهاز الاستخبارات اختطفوه في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨ من مهرجان ماكوران ميلاه، وهو مهرجان يُنظم في مدينة توريات برعاية الجيش؛

(ج) نفيد خالد، الذي يُدعى أن قوات حرس الحدود وعملاء جهاز الاستخبارات اختطفوه في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ من منزل في بيلا، بمنطقة لاسبيللا، بلوشستان، باكستان.

الإجراء العادي

٧٧- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ٣٤ حالة (انظر المرفق الثالث).

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٧٨- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، توضيح ثماني حالات بشأن عبد الملك، وطارق قرشي محمد، ومحمد فيغيو، وأفتاب يونس، وعارف محمد، ومير داد، وناصر أحمد، ونيهال. وتشير المعلومات إلى أن سبعة أشخاص منهم أُفرج عنهم وسُجن شخص واحد.

المعلومات المقدمة من المصادر

٧٩- قدّمت المصادر معلومات محدّثة بشأن ٢٣ حالة لم يُت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

٨٠- قرّر الفريق العامل، بناءً على المعلومات المقدمة من الحكومة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على ٩٣ حالة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٨١- اعتُبرت المعلومات المقدمة من الحكومة في التواريخ آنفة الذكر غير كافية لتوضيح ٣٧٦ حالة.

التكرار

٨٢- قرر الفريق العامل اعتبار ثماني حالات نسخاً مكررة. وبناءً عليه، حُذفت الحالات المكررة من سجلات الفريق العامل.

بيرو

المعلومات المقدمة من المصادر

٨٣- قدّمت المصادر معلومات محدّثة بشأن حالة لم يُت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

التوضيح

٨٤- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، توضيح حالة لويس ألبرتو بارينتوس تاكوس عقب انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الستة أشهر (انظر A/HRC/WGEID/113/1، الفقرة ١٠٣).

الاتحاد الروسي

الإجراء العاجل

٨٥- في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العاجل، إلى الحكومة حالة أوليكسندر ستيشنكو الذي يُدعى أن ضابطاً من قوات الأمن الاتحادي التابعة للاتحاد الروسي اختطفوه في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في نقطة التفتيش الحدودية لمدينة Dzahankoy في إقليم القرم^(٢).

٨٦- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من الحالة إلى حكومة أوكرانيا.

المملكة العربية السعودية

الإجراء العاجل

٨٧- في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العاجل، حالتين إلى الحكومة بشأن عايذة علي ضيف الله الغامدي، وعادل علي ضيف الله الغامدي، اللذين يُدعى أن أفراداً من المباحث العامة اعتقلوهما في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨ من شارع في جدة، بالمملكة العربية السعودية.

الإجراء العادي

٨٨- أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العادي، حالة واحدة إلى الحكومة متعلقة بحسين محمد زيت الذي يُدعى أن أفراداً من شرطة أمن السعودية اعتقلته في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة وشوهد آخر مرة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ عند زيارته في مركز احتجاز في جدة، بالمملكة العربية السعودية.

٨٩- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة إلى حكومة ليبيا.

المعلومات المقدمة من المصادر

٩٠- قدمت المصادر معلومات محدّثة بشأن أربع حالات، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

(٢) ينبغي أن يُفهم وضع جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي في سياق قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا وقراريها ٢٠٥/٧١ و١٩٠/٧٢ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأوكرانيا.

٩١- واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل إعادة فتح ملف حالة محمد حسين علي الخضراوي وملف حالة محمود علي البشير رجب.

٩٢- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف حالة محمد حسين علي الخضراوي وملف حالة محمود علي البشير رجب إلى حكومة ليبيا.

التوضيح

٩٣- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة وأكدت المصادر، توضيح حالة سلمان العودة قبل انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الستة أشهر (انظر A/HRC/WGEID/114، الفقرة ١٢٠).

جنوب أفريقيا

٩٤- قدم مصدر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم يُت فيهما، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

سري لانكا

الإجراء العادي

٩٥- أحال الفريق العامل ٢٨ حالة إلى الحكومة (انظر المرفق الثالث).

المعلومات المقدمة من المصادر

٩٦- قدّمت المصادر معلومات محدثة بشأن حالتين لم يُت فيهما، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالتين.

السودان

المعلومات المقدمة من المصادر

٩٧- قدمت المصادر معلومات محدثة بشأن حالتين لم يُت فيهما، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالتين.

التوضيح

٩٨- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، توضيح حالة نبيل محمد النويري بناءً على معلومات تلقاها من المصدر قبل انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الستة أشهر (انظر A/HRC/WGEID/114/1، الفقرة ١٢٨).

النداء العاجل المشترك

٩٩- في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً بشأن ادعاءات اختفاء كل من يوسف الكودة وأحمد الطيب

وعمر عشاري أحمد محمود وعبد اللطيف عبد اللطيف على بعد مشاركتهم في مظاهرة يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في الخرطوم. وأحاط الفريق العامل علماً بأن الأشخاص الأربعة أُفرج عنهم في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأكد المصدر هذه المعلومات.

الجمهورية العربية السورية

الإجراء العادي

١٠٠ - أحوال الفريق العامل ١٢ حالة إلى الحكومة بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) أحمد الجهمي، الذي يُدعى أن أفراداً من قوات الدفاع الوطني، يرتدون زيّاً رسمياً وملابس مدنية، اعتقلوه في ١ أيار/مايو ٢٠١٤ في نقطة تفتيش قرية خنيفيس، في ريف محافظة حماة؛

(ب) بلال عطارات، الذي يُدعى أن أفراداً من فرع الأمن العسكري، في ملابس رسمية وملابس مدنية، اختطفوه في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤ في نقطة تفتيش المزة التابعة للقوات الحكومية على طريق دمشق - بيروت الدولي؛

(ج) بدر الدين حبيب، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري في ملابس رسمية اعتقلوه في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في نقطة تفتيش الشحابية في الراموسة، بحلب؛

(د) الخيوطي رامي، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري في ملابس رسمية اعتقلوه في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في نقطة تفتيش بحجي نهر عيشة، بدمشق؛

(هـ) عبد اللطيف بكور، الذي يُدعى أن الجيش اختطفه في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١ في نقطة تفتيش في مشرفة، بحمص؛

(و) خضر السلخادي، الذي يُدعى أن أفراداً من قوات الجيش في ملابس مدنية اعتقلوه في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ في نقطة تفتيش منكك الحطب على طريق دمشق-درعا؛

(ز) مؤيد اليوسف، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري في ملابس رسمية اعتقلوه في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في نقطة تفتيش الأمن العسكري عند الحدود السورية اللبنانية؛

(ح) فرزات عناد، الذي يُدعى أن أفراداً من أمن القوات الجوية اعتقلوه في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ من منزله في قرية أبوريس، محردة؛

(ط) أحمد عيسى، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش السوري اختطفوه في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ من منزل في منطقة بلودان، بمحافظة ريف دمشق؛

(ي) عمّار عمّار، الذي يُعتقد أن قوات الأمن العسكري اعتقلته في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ في نقطة تفتيش بمدينة طرطوس؛

(ك) بلال العثمان، الذي يُدعى أن قوات الأمن العسكري اعتقلته في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في نقطة تفتيش بمنطقة حوش بلاس، بمدينة دمشق؛

(ل) محمد الدرويش، الذي يُدعى أن المخابرات الجوية اعتقلته في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من متجره بشارع الثورة، في حي الخالدية، حمص.

المعلومات المقدمة من المصادر

- ١٠١- قدّمت مصادر معلومات محدّثة بشأن حالة واحدة لم يُت فيهما، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.
- ١٠٢- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة المحدّث إلى حكومة سويسرا.

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ١٠٣- في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، أحالت حكومة الجمهورية العربية السورية معلومات بشأن حالة واحدة لم يُت فيهما، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

تايلند

الادعاء العام

- ١٠٤- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تتضمن ادعاءات بوجود عقبات تعترض تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في تايلند. وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٨، أُحيل إلى حكومة تايلند ادعاء عام (انظر المرفق الأول) يركز أساساً على ادعاءات الإفلات من العقاب وعدم فعالية الحماية من الاختفاء القسري.

تونس

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ١٠٥- في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أحالت الحكومة معلومات بشأن ١٢ حالة لم يُت فيهما، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.
- ١٠٦- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفات عشر حالات محدّثة إلى حكومتي الجزائر وإيطاليا، ونسخة من ملف حالة أخرى إلى حكومة ليبيا.

تركيا

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

- ١٠٧- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، توضيح حالة أوميت هورزم، الذي تشير التقارير إلى أنه أفرج عنه في انتظار محاكمته بسبب ادعاءات تتعلق بـ "العضوية في منظمة إرهابية".

المعلومات المقدمة من المصادر

١٠٨- قدمت المصادر معلومات بشأن حالة واحدة لم يُتَّهَم فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٠٩- في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨، أحالت الحكومة معلومات بشأن حالة واحدة لم يُتَّهَم فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

التوضيح

١١٠- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، توضيح حالتي ميرال كاسماز ومسعود كاسماز بناءً على معلومات تلقّاها المصدر قبل انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الستة أشهر (انظر A/HRC/WGEID/114/1، الفقرة ١٤٥).

تركمانستان

المعلومات المقدمة من حكومة طاجيكستان

١١١- في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، أحالت حكومة طاجيكستان معلومات بشأن حالة واحدة لم يُتَّهَم فيها وفقاً لسجلات تركمانستان، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

١١٢- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة إلى حكومة طاجيكستان.

التوضيح

١١٣- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، توضيح حالة تيركيش تيرميف بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الستة أشهر (انظر A/HRC/WGEID/113/1، الفقرة ١٣١). وأكد المصدر أيضاً هذه المعلومات.

أوكرانيا

الإجراء العادي

١١٤- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، حالة تتعلق بسيرهي شوماك، الذي يُدّعى أنه اختُطف في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ في لوهانسك على أيدي عملاء القوات المسلحة الأوكرانية وجهاز الأمن الأوكراني ومديرية الاستخبارات الرئيسية التابعة لوزارة الدفاع في أوكرانيا.

الإمارات العربية المتحدة

الإجراء العاجل

١١٥- في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة الشبيخة لطيفة محمد المكتوم، التي يُدعى أن دوائر الأمن وحرس السواحل اختطفوها في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨ من قارب يحمل علم الولايات المتحدة قبالة السواحل الهندية أثناء محاولتها الهرب من دبي، وأنها سُلمت إلى سلطات الإمارات العربية المتحدة. ولا يُعرف مصيرها ولا مكان وجودها.

١١٦- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة إلى حكومة الهند.

الإجراء العادي

١١٧- أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العادية، إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة حالة تتعلق بعثمانجان عمر، الذي يُدعى أن شرطة دبي اعتقلته في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وتشير المعلومات إلى أن ذلك جرى بتعاون مع حكومة الصين.

١١٨- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة إلى حكومة الصين.

المعلومات المقدمة من حكومي الإمارات العربية المتحدة وتركيا

١١٩- أحالت حكومتا تركيا والإمارات العربية المتحدة، في ٣ و٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، معلومات بشأن حالة حسين إيمينتوغي، وفقاً لسجلات الإمارات العربية المتحدة، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

١٢٠- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفات الحالات المحدثة إلى حكومي تركيا والإمارات العربية المتحدة.

الولايات المتحدة الأمريكية

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢١- قدم مصدر معلومات بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

١٢٢- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة إلى حكومة العراق. فنزويلا (جمهورية - البوليوفازية).

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢٣- قدّمت مصادر معلومات بشأن حالتين لم يُبت فيهما، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالتين.

١٢٤- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالتين إلى حكومة كولومبيا.

التوضيح

١٢٥- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، توضيح حالة أنجل عمر فيفاس بردومو بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الستة أشهر (انظر A/HRC/WGEID/113/1، الفقرة ١٣٩).

فييت نام

التوضيح

١٢٦- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، توضيح حالة ثيتش تري كاي بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الستة أشهر (انظر A/HRC/WGEID/113/1، الفقرة ١٤٠).

اليمن

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢٧- قدمت مصادر معلومات بشأن حالتين لم يُت فيهما، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالتين.

١٢٨- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من أحد الملفين المحدّثين للحالتين إلى حكومة المملكة العربية السعودية.

المعلومات المقدمة من حكومة عُمان

١٢٩- في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨، أحالت حكومة عُمان معلومات بشأن حالة واحدة لم يُت فيها وفقاً لسجلات اليمن، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

١٣٠- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من الحالة إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة.

Annex I

General allegations

China

1. The Working Group received information from sources concerning reported obstacles encountered in the implementation of the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in China.
2. According to sources, there has been a notable trend of enforced disappearances of Uyghurs that escalated dramatically in 2017 with the introduction of ‘re-education’ camps by the Chinese government in the Uyghur Autonomous Region. The source reports that, in April and May of 2017, Uyghurs living outside China started losing contact with family members still living in the Uyghur Autonomous Region as thousands of Uyghurs began to be rounded up and sent to the camps. The sources report that this continued in 2017 and 2018, and that more Uyghurs lost contact with family members.
3. According to sources, 120,000 Uyghurs were sent to five camps around Kashgar. The sources also report that by March 2018, an estimated 880,000 to one million Uyghurs have been sent to these camps. The sources state that Uyghurs are being held at these centres not because they have committed any crimes, but because they deem them in inadequacy with Chinese Communist Party’s policies.
4. According to the sources, no formal charges are laid against detainees, who are also not provided access to legal remedies, are denied contact outside the camps, and are held for unspecified periods of time. The source believes that the camps constitute a massive case of state-orchestrated enforced disappearance and arbitrary detention.
5. In addition, according to sources, in the past 15 years, at least 300 Uyghurs, who were students, refugees and asylum seekers, have been forcibly returned to China from 16 different countries. The source also reports that, in 2014, 109 Uyghurs were returned to China from Thailand, and that, in 2018, at least 22 Uyghur students were forcibly returned to China from Egypt after Egyptian authorities rounded up approximately 200 Uyghur students in the country. Since their extradition, the source reports, no information concerning their whereabouts is known.
6. The Working Group also received information that, Article 73 of the Criminal Procedure Law (CPL) is increasingly used as a legal ground for forcibly disappearing individuals. According to the sources, Article 73, which has been effective since January 2013, allows police to put an individual under “residential surveillance at a (police-) designated location”, whereby police can hold individuals in secret for up to six months, without access to lawyers or family members, if they are suspected of “endangering state security,” “terrorism,” or significant bribery crimes. According to sources, at least 42 cases of enforced disappearances of human rights defenders have been documented between 2015–2017 through the residential surveillance for up to six months, at least 189 cases of enforced disappearances of human rights defenders through the black jails have been documented between 2013–2017, and at least 17 cases of enforced disappearances of human rights lawyers and activists subject to “residential surveillance at a (police-) designated location” have been documented.

Thailand

7. The Working Group received information from sources concerning reported obstacles encountered in the implementation of the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in Thailand.
8. The sources reported that there is impunity and ineffective protection against enforced disappearances.

9. According to the sources, while requests were made by the Thai government to withdraw some cases of the Working Group's dockets claiming that the victims were dead, it has not provided any information about the cases in question and 82 unresolved cases remain recorded by the Working Group. Since then, the whereabouts of the victims remain unknown, which constitutes evidence of a pattern of enforced disappearances in Thailand.

10. Reportedly, there is no punishment for this crime because enforced disappearance as defined in international standards and the 1992 Declaration is not recognized as a criminal offense in Thailand's legal system. The sources reported that a draft law criminalizing enforced disappearances was shelved. Indeed, a draft Prevention and Suppression of Torture and Enforced Disappearance Act was completed, but its adoption was suspended indefinitely by the National Legislative Assembly on 28 February 2017. According to the authorities, the draft law was returned to the cabinet for further amendments but the authorities refused to clarify when the legislation would be finalized.

11. The sources further observed that the new investigation entity, the Committee to Receive Complaints and Investigate Allegations of Torture and Enforced Disappearance, and the three subcommittees, established by the government on 23 May 2017 are ineffective. To date, the Committee has allegedly failed to undertake any concrete and effective actions to fulfill its mandate and has held only two meetings, in June and November 2017.

12. According to the sources, this context has many consequences leading to impunity, especially a lack of investigation and a more difficult access to justice for victims. Indeed, the lack of investigation, which results in a lack of effective remedies and reparation was observed in two high-profile cases of suspected enforced disappearances, where a police investigation has failed to establish the fate of the victims. Moreover, the sources indicated that victims' relatives seeking truth and justice are facing obstacles in accessing judicial institutions and are the object of retaliation and harassment by the authorities.

13. The sources also denote the practice of secret military detention since May 2014, which increases the risk of enforced disappearance and torture.

14. According to the sources, human rights defenders and political dissidents, including those at Thailand's Southern Border Provinces, have continued to be victims of enforced disappearances and torture. A human rights lawyer was arrested at his home in Bangkok for allegedly violating Article 112 of the Criminal Code (*lèse-majesté*) on 29 April 2017. His fate remained unknown until 3 May 2017 and it was further revealed that he had been taken by military agents to the Nakhon Chaisri temporary detention facility inside the 11th Army Circle Base in Bangkok.

15. Furthermore, the sources pointed out that Thailand signed the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance on 9 January 2012, but while a resolution in favor of ratifying the Convention was unanimously approved by the National Legislative Assembly on 10 March 2017, the executive has not ratified it.

Annex II

Urgent actions

Egypt

1. The Working Group, following its urgent action procedure, transmitted 39 cases to the Government concerning:

(a) Mostafa Fahmi Ragab Mohamed, allegedly arrested on 20 December 2017 by members of the security forces in uniforms and in plainclothes, from his workplace at Haram town, Giza Province;

(b) Osama Salah Mohamed Mohamed Khattab, allegedly disappeared on 28 November 2017 on his way to Damanhour University, whom it is believed may be being held at the State Security Headquarters in Cairo;

(c) Ramadan Mohamed Fathelbab Ibrahim Ali, allegedly arrested on 2 February 2018 by State Security Forces in uniforms and Police officers in uniforms and plainclothes, from his house in Agouza, Giza Province;

(d) Ammar Mohamed Ibrahim Bayoumi, allegedly disappeared on 24 January 2018, and last heard from on that day when he informed persons associated with him that he was in Beiram Street, Zagizag City, Sharkia Governorate;

(e) Mohamed Ismail Abdurrahman Mohamed, allegedly arrested on 12 February 2018 by 20 members of the security forces in uniforms and in plainclothes from his home at Ibrahimia Center, Sharkia Province;

(f) Walid Essmat Hassan Khalil, allegedly arrested on 19 February 2018 by Police Special Forces in uniforms and plainclothes from his home in Mina Al Bassal Town, Alexandria Province;

(g) Osama Mahmoud Ahmed El Sayed Amer, allegedly arrested on 3 January 2018 by Investigation Agency Officers in plainclothes from a street in Al-Samad City;

(h) Ahmed El Badry Sayed Ahmed, allegedly arrested on 22 November 2017 by two State Security individuals in plainclothes and taken away in a Police car;

(i) Mohamed Abdelfattah Mohamed Omar, allegedly arrested on 17 November 2017 by State Security individuals in plainclothes from his home in al-Wasti Village, Assiut Province;

(j) Saad Ahmed Saad Al Hassaneen, allegedly disappeared from an unknown location in Cairo, Egypt on 19 November 2017 — a week prior his residence in Billa City had been raided by the State Security services;

(k) Tharwat Shaaban Rabiee Rehima, allegedly arrested on 16 November 2017 by agents of the State Security in plainclothes from a street in the village of Manashi al Khatib;

(l) Mostafa Ramadan Mostafa AbulFotouh, allegedly arrested on 17 January 2018 by Police officers in uniforms and unidentified individuals in plainclothes wearing masks, from his home in Mansoura City, Dakahlia Governorate;

(m) Mostafa Ali Hassan Ali, allegedly arrested on 3 December 2017 by two State Security personnel in plainclothes from his workplace;

(n) Loqman Mohamed Abdelfattah Mohamed, allegedly arrested on 26 January 2018 by Police officers in uniforms from Al-Saftawi shop, Imbaba town, Cairo Province;

(o) Hossam Abdelazim Ibrahim Sherif, allegedly arrested on 1 February 2018 by State Security Forces from his workplace in Abu Rawwash area, Industrial zone, Giza province;

- (p) Ahmed Mowafi Khalafallah Ahmed, allegedly arrested on 1 February 2018 by members of the State Security Forces in uniforms from Al Khazan Checkpoint at Dar El Salam, Sohag Governorate;
- (q) Mr. Mohamed Saeed Badawi Abdel Majeed Radi, allegedly arrested on 26 January 2018 by individuals wearing plainclothes believed to be National Security Agents from a Police checkpoint at Salam Area in Qalyubia Governorate, Egypt;
- (r) Abdul Rahman Ahmed Abdel Naby Kassab, allegedly arrested on 29 November 2017 by Police officers in uniforms from an apartment for students in Nasr City;
- (s) Abu Bakr Ali Abdulmuttalib Al Sanhouthi, allegedly arrested on 15 December 2017 from a checkpoint on the Aswan Road;
- (t) Islam Elsayed Mahfouz Salem Khalil, allegedly disappeared on 10 March 2018, and reportedly last seen on 18 March 2018 in the Aswan Central Security Camp (“Shallal Military Camp”) being held by military intelligence;
- (u) Ahmed Abdul Samie’ Abdul Fattah Abdul Razik, allegedly disappeared on 14 December 2018 — persons associated with him received an anonymous phone call on that day telling them that he had been arrested in Aswan;
- (v) Bassem Mohamed Abdelhalim Salem, allegedly disappeared on 28 February 2018 in Alexandria — two weeks prior State Security personal in plainclothes had told persons associated with him that they were looking for him;
- (w) Mohamed Mansour Hassan Mohamed, allegedly arrested on 24 February 2018 whilst walking on an unknown street in Ismalia, Egypt — he was subject to an outstanding arrest warrant;
- (x) Bilal Riyad Sayed Ahmed Abdullah, allegedly arrested on 2 March 2018 by a member of the Police in uniform and members of the State Security in plainclothes, from Al-Teeba village;
- (y) Bilal Mohamed Bakry Mohamed Moussa, allegedly arrested on 9 February 2018 by members of the Police in uniforms and members of the State Security in plainclothes in al-Salam area, al-Zawia al-Hamra City, Cairo province;
- (z) Abdullah Mohamed Modar Mousa Mohamed, allegedly disappeared on 24 March 2018 from Giza train station- reportedly the following day several officers from the National Security Agency wearing civilian clothes entered his apartment using keys and searched it;
- (aa) Amr Mohammed Diaa El Din Mousa Mohamed, allegedly disappeared on 24 March 2018 from Giza train station along with two other individuals who appeared in Al-Qanater Women’s Prison;
- (bb) Abdurrahman Mohamed Adel Abdulsalam Eliwa, allegedly arrested on 28 February 2018 by members of the Police Force in Al-Zawamel village, Belibis Center, Sharkia Governorate;
- (cc) El Sayed Abdelazim El sayed Selim, allegedly arrested on 21 March 2018 by members of the Police in uniforms and State Security Officers in plainclothes, from his home in Fakous Cenetr, Sharkia Governorate;
- (dd) Mahrous Medhat Ali Nassar, allegedly arrested on 13 January 2018 by members of the Police force in uniforms and other unidentified individuals wearing plainclothes and masks, from his home in New Damietta city, Damietta Governorate;
- (ee) Abdullah Medhat Mohamed Mohmed Abdullah, allegedly arrested on 25 March 2018 by one National Security agent in uniform and 14 agents in plainclothes, from his home in Minyat El Nasr Center, Dakahlia Governorate;
- (ff) Abdurrahman Ibrahim Abdulhamid Darwish, allegedly arrested on 1 or 2 April 2018 by members of the Egyptian National Security Agency in plainclothes, from an area between Aswan governorate and the Elba National Park;

(gg) Khaled Mohamed Mahmoud Al Sarif, allegedly arrested on 1 or 2 April 2018 by members of the Egyptian National Security Agency in plainclothes, from an area between Aswan governorate and the Elba National Park;

(hh) Magdi Khaled Mohamed Mohamed, allegedly arrested on 9 March 2018 by members of the State Security in plainclothes from his home in Monshaat Al-Qanater, Giza Province;

(ii) Mohamed Abdelfattah Mohamed El Meligy, allegedly arrested on 1 April 2018 by members of the National Security Agency in plainclothes and an unidentified group of masked individuals, from his home in Montaza City, Alexandria Governate;

(jj) Mohamed Ibrahim Mohamed Radwan, allegedly arrested on 6 April 2018 by members of the Police Force in uniform and national security personnel in plainclothes, from his home in Cairo Governorate;

(kk) Obada Ahmed Ali Gomaa, allegedly arrested on 9 March 2018 by four members of the Military Intelligence dressed in black, from near the 'Military Police Street' in Zahraa Nasser City;

(ll) Islam Abdelsalam Al Wasify Abdelsalam, allegedly arrested on 15 April 2018 by members of the Police Force in uniforms and National Security personnel in plainclothes, from a security check point in front of Khanka Youth Center in Khanka City;

(mm) Mr. Taqiii Mohamed Ibrahim El kordi, allegedly arrested on 12 April 2018 by several members of the Police Force in uniforms and wearing masks from his home in 10th of Ramadan City, Sharkia Govenorate, Egypt.

Annex III

Standard procedure cases

Pakistan

1. The Working Group transmitted 34 cases to the Government, concerning:
 - (a) Fazal Hadi, allegedly abducted on 3 September 2015 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from his residence at Village Sabar Shah, Tehsil Salarzai, Bajaur Agency;
 - (b) Muhammad Safdar Rimzi, allegedly abducted on 9 June 2013 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from his residence at Alfaisal Town, House No. 01, Street No. 01, Lahore Cantt, District Lahore;
 - (c) Wajid Ur Rasheed, allegedly abducted on 9 November 2014 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from Talagang;
 - (d) Ameer, allegedly abducted on 10 October 2016 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from his residence at Sher Ali, Village Fazalabad, P.O Manga, Tehsil & District Mardan;
 - (e) Hassan Gul, allegedly abducted on 27 January 2017 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from outside the Anti-Terrorism Court;
 - (f) Malik Muhammad Asif, allegedly abducted on 20 December 2016 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from Awan Chowk Khanewal;
 - (g) Shehzad, allegedly abducted on 12 July 2016 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from his residence at Street # 1, Muhammadi Town, Jhangi Syedan, Islamabad;
 - (h) Gulbadin Hikmat Yar, allegedly abducted on 29 November 2014 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from the Peer Wadhai Bus Stop Rawalpindi;
 - (i) Muhammad Farooq, allegedly abducted on 19 October 2015 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from Mohallah Faqeer Bani Tilhar, Tehsil & district Badin Sindh;
 - (j) Muhammad Talha, allegedly abducted on 4 April 2015 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from Anwar Chowk, Wah Cantt;
 - (k) Imran Khan, allegedly abducted on 15 November 2015 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from outside the Mosque Kheli Kaur, Tunnel, Dara Musa Khel;
 - (l) Shoukat Khan, allegedly abducted on 8 September 2011 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence

(ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from his residence at Chinyere Bala, P.O Lakry, Tehsil Safi, District Mohmand Agency;

(m) Abdul Jabbar, allegedly abducted on 12 April 2016 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from the Pleader Line Optical Center in Attock;

(n) Muhammad Afzal, allegedly abducted on 31 January 2016 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from in front of the Rehmania Mosque Alhadees, located in the Sanjwal Cantt District, Attock;

(o) Abdul Wahab, allegedly abducted on 31 December 2014 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from his residence at House No. A-256, Mohallah Rehmatabad, Chaklala, Block E, Rawalpindi;

(p) Muhammad Ismail, allegedly abducted on 27 November 2015 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from the Mosque Abu Bakar (R.A) in District Faisalabad;

(q) Muhammad Umair, allegedly abducted on 2 October 2015 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from his residence at M-17/4, Khy-e-Ittehad Saadi Lane 4, Phase VII, DHA, Karachi;

(r) Shahid Hussain, allegedly abducted on 20 September 2015 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from his residence at House No. B-77, Block C, North Nazimabad, Karachi;

(s) Qaisar Ali, allegedly arrested on 26 July 2012 by the police officers in uniform and Inter-Services Intelligence agents in plainclothes, in the Village of Parmoli, District Swabi, Pakistan during a meeting of the local Jirga tribal council;

(t) Ameer Mohammad, allegedly abducted on 23 July 2014 by members of intelligence agencies while traveling on Quetta-Karachi Road in District Mastung, Balochistan;

(u) Gulab Khan, allegedly abducted on 22 July 2013 by members of the military in uniform from his residence in Nakis Madrassa, District Harnai, Balochistan;

(v) Umer Gul Khan, allegedly abducted on 27 July 2014 by personnel from the Pakistani Army in uniform from his residence at P/O Box Pir Baba, Village Narbatawal, Tehsil Gadezai, District Buner, Khyber Pakhtunkhwa;

(w) Tahir Shahzad, allegedly abducted on 22 February 2011 by members of the Inter Service Intelligence in plainclothes from the Daewoo Bus Stop, Lahore;

(x) Yousaf, allegedly abducted on 15 March 2016 by members of the Frontier Corp and the Inter-Services Intelligence while travelling from his home village in Foburd, Mand, Pakistan to Gomazi, Tump;

(y) Iftikhar Khan, allegedly abducted on 10 August 2012 by individuals in plainclothes believed to be from the Pakistani Army from the electrical shop where he worked located in Sultan Koh, Rawalpindi;

(z) Zahid Mohammad, allegedly abducted on 18 March 2014 by the Inter-Service Intelligence and Frontier Corps agents while leaving a meeting at Makran Road, Satellite Town, CGS Colony, Quetta, Balochistan;

(aa) Safar Ali, allegedly arrested on 15 March 2016 by members of Frontier Corps and Inter-Services Intelligence from his residence in Awaran, Balochistan;

(bb) Dost Khan, allegedly abducted on 17 March 2017 by members of the Frontier Corp from his residence in Resh Peesh village Tehsil Parom Jahien District Panjgur, Balochistan;

(cc) Washdil Baloch, allegedly abducted on 21 March 2017 by members of the Frontier Corps and the Inter-Services Intelligence (ISI), from his home in Darkop village in tehsil Gwargo district Panjgur, Balochistan;

(dd) Ali Muhammad, allegedly abducted in August 2010 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from his home in Mohallah Masjid Cheena, Shah Dheraye, Tehsil & Distt Swat;

(ee) Dilshad Ali, allegedly abducted on 23 March 2013 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from Chak No: 20-TDA Tehsil Darya Khan District Bhakkar;

(ff) Nizam Ud Din, allegedly abducted on 3 August 2013 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from his dairy shop located in Chowk Azam District Layyah;

(gg) Mehboob Ullah, allegedly abducted on 26 January 2014 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA), from Police Station Pishtakhara Peshawar;

(hh) Zia-ur-Mustafa Channa, allegedly arrested on 5 September 2017 by 30 individuals including armed members of the Pakistan Rangers in uniforms, members of the state intelligence agencies in plainclothes and other individuals also in plainclothes, from his home at Street No. 12, Channa, Mohalla Nazirabad, Qamber Shahdadkot.

Sri Lanka

2. The Working Group transmitted 28 cases to the Government, concerning:

(a) Pradeepa Gunasingham, allegedly last seen on 15 January 2009 at Suthanthirapuram, Udayarkattu, Kilinochchi District, Northern Province. It is believed that the Sri Lankan Army is responsible for her disappearance;

(b) Ajith Kumara Amarathunga Arachchige Don, allegedly abducted on 14 February 2012 by four persons allegedly linked to the mayor of the Dehiwala Municipal Council at the time, in front of the Dehiwala super market located on 25 Dehiwala station road, Colombo;

(c) Saroruban Vasantharaj Croos, allegedly disappeared on 21 February 2008 in Puthukudigiruppu, Mullaithivu, Sri Lanka. It is believed that the Sri Lankan Army is responsible for his disappearance;

(d) Subbraja Gobinath, allegedly abducted on 11 December 2008 by seven State supported forces in plainclothes, near the school of Kandapola, Nuwara Eliya;

(e) Kathiramalai Vytheegan, allegedly disappeared on 18 May 2009 after he surrendered to the army in Vadduvakal, Mullaithivu;

(f) Sawirijnanam Anjala, allegedly last seen on 12 February 2009 on the road to Pokkuna Mullivaikal, Mullaitivu District from Vattakachchi, Kilinochchi District. It is believed that the Sri Lankan Army is responsible for his disappearance;

(g) Loganathan Pakirisamy, allegedly abducted on 11 January 2009 by State-supported forces in Wellampitiya, Colombo;

(h) Pradeepan Gunasingham, allegedly last seen on 12 February 2009 on the road to Pokkuna Mullivaikal, Mullaitivu District from Vattakachchi, Kilinochchi District, Sri Lanka. It is believed that the Sri Lankan Army is responsible for his disappearance;

- (i) Loganathan Varanarayanasingam, allegedly abducted on 14 July 2008 by six persons from the Special Task Force (STF), at the Lane from Galle road, in Dehiwala, Western Province;
- (j) Esainila Rasitha Sivapalarajaseharam, allegedly disappeared on 18 May 2009 at the Omanthay checkpoint, district of Vavuniya, when she reportedly surrendered to the Sri Lanka Army;
- (k) Thevika Kavitha Sivapalarajaseharam, allegedly disappeared on 18 May 2009 at the Omanthay checkpoint, district of Vavuniya, when she reportedly surrendered to the Sri Lankan Army;
- (l) Sawirijnanam Arulraj, allegedly abducted in May 2009 by the army in Omanthai, Vavuniya;
- (m) Mohamed Dilan Jamaldeen, allegedly abducted on 17 September 2008 by members of the Sri Lankan Army while travelling by car in Dehiwala, Colombo, Western Province;
- (n) Eeswara Sarma Manikavasaka Sarma Manikam, allegedly abducted on 17 August 2006 by four armed persons sponsored by the State and linked with the mayor, from his hotel at 75/5 Kalyani Mawatha, Wattala;
- (o) Kopalakrisnan Appukuddy, allegedly arrested on 18 May 2009 by armed forces at Mullaitivu;
- (p) Ravichandran Kanthasamy, allegedly abducted on 25 April 2006 by state agents at Vavuniya;
- (q) Piratheedan Subramanian Pathmanathan, allegedly abducted on 4 April 2007 from 223/5 Parakrama Mawatha, Peliyagoda, Colombo, by members of a State-supported force;
- (r) Logeswaran Sadasivam, allegedly abducted on 28 January 2010 by the army or the Terrorist Investigation Department (TID) at Uyilankulam, Mannar;
- (s) Baskaran Vadivel, allegedly abducted on 28 October 2007 in Karuwakerny by members of the Tamil Makkal Viduthala Party (Tamil Peoples Liberation Party — TMVP);
- (t) Prashanthan Sylvester Fernando, allegedly abducted on 3 May 2009 by members of the Batticaloa police dressed in civilian clothes, in front of the Subaraj Hotel on Lloyds Avenue in Batticaloa;
- (u) Selvasekaram Selvaraj, allegedly last seen in April 2009 in Valaignarmadam, Mullivaikal, Mullaitivu District, Northern Province, Sri Lanka. It is believed that the Sri Lankan Army is responsible for his disappearance;
- (v) Sivaruban Sellaiah, allegedly last seen on 22 November 2008. It is believed that the Sri Lankan Army is responsible for his disappearance;
- (w) Yogendran Subramaniam, allegedly last seen in December 2008 in Vattakachchi, Kilinochchi District, Northern Province, Sri Lanka. It is believed that the Sri Lankan Army is responsible for his disappearance;
- (x) Gajenthana Ganeshamoorthy, allegedly last seen on 20 November 2008 on the side of the road in Puthukudiyiruppu town, Sri Lanka. It is believed that the Sri Lankan Army is responsible for his disappearance;
- (y) Suvarchchanaraja Sriskandaraja, allegedly last seen on 17 November 2008 at his home at No. 130, Suthanthirapuram, Colony, Mullaitivu District, Northern Province, Sri Lanka. It is believed that the Sri Lankan Army is responsible for his disappearance;
- (z) Thillaampalam Velayutham, allegedly last seen in July 2006. It is believed that the Sri Lankan Army is responsible for his disappearance;
- (aa) Mahalingam Sivaginy, allegedly abducted on 18 May 2009 by the Military at the Vattuvakal Army Camp;
- (bb) Sinnathamby Mahalingam, allegedly abducted on 18 May 2009 by the Military at the Vattuvakal Army Camp.

Annex IV

Alegación general del 13 de septiembre 2013

1. Por medio del presente informe, los Estados Unidos Mexicanos, en adelante “Estado mexicano” o “Estado”, se permiten responder a la alegación general emitida por el Grupo de Trabajo sobre desaparición forzada o involuntaria, en adelante “Grupo de Trabajo”, de fecha 13 de septiembre de 2013.
2. En la alegación general mencionada, el Grupo de Trabajo señala que, de acuerdo con la información que le fue transmitida, el Estado mexicano tiene conocimiento de la magnitud de la situación respecto desapariciones forzadas en el país; no obstante, se alega que el gobierno no lleva un registro adecuado ni actualizado que permita la correcta identificación de las víctimas de este delito.
3. El Estado mexicano abordará cada uno de los puntos solicitados.

Si los hechos relatados en la alegación son exactos. Si no es así, ¿cuáles son los hechos reales y número de personas víctimas de desaparición forzada en México en los últimos seis años?

4. El Estado mexicano reconoce que existe un fenómeno de desaparición de personas en el país, que atiende a circunstancias muy particulares y a un contexto en el que la presencia del crimen organizado prevalece. Al respecto, el Estado ha podido documentar e identificar sus diversas expresiones e incluso tipos, lo cual ha sido un elemento clave en el reconocimiento de las víctimas y la protección de sus derechos.
5. Si bien por el momento no se cuenta con cifras totales de personas víctimas de desaparición forzada en México, el 26 de febrero de 2013, en seguimiento a un mandato del Senado de la República, fue creado el Registro Nacional de Personas Extraviadas y Desaparecidas. El 26 de mayo de ese año, mediante el Acuerdo A/066/13, se instauró la Unidad Especializada de Búsqueda de Personas Desaparecidas. Adicionalmente, en octubre de 2015, se publicó en el Diario Oficial de la Federación, el Acuerdo mediante el cual se crea la Fiscalía Especializada de Búsqueda de Personas Desaparecidas (FEBPD).
6. Considerando indagatorias relacionadas con el delito de desaparición forzada, la FEBPD registra las siguientes cifras:

ESTADO DE LA DESAPARICIÓN	TOTAL DE INDAGATORIAS
Baja California	4
Coahuila	5
Colima	1
Chiapas	1
Chihuahua	3
Guerrero	2
Michoacán	2
Nuevo León	1
Oaxaca	1
San Luis Potosí	1
Sonora	1
Tamaulipas	7
Veracruz	7

Yucatán	1
TOTAL	37
AÑO DE LA DESAPARICIÓN	TOTAL DE INDAGATORIAS
ANTES DEL 2010	13
2011	4
2012	0
2013	5
2014	8
2015	4
2016	2
SIN DATOS	1

7. El total de personas relacionadas con indagatorias por Desaparición Forzada es de 86 personas, de las cuales 7 son de género femenino y 79 de masculino; mientras que el total de personas en este supuesto con base en el nuevo sistema de justicia penal, asciende a 24.

**¿En particular, a qué institución del Estado corresponde recolectar la información?
¿Cuál es el proceso de recolección de la misma? ¿Cómo se actualiza? ¿Cuántas de las personas enlistadas son víctimas de desaparición forzada?**

8. La Fiscalía Especializada de Búsqueda de Personas Desaparecidas de la Procuraduría General de la República, es la institución encargada de integrar toda la información relacionada con la posible comisión de una desaparición forzada. La Fiscalía tiene facultades para:

- Requerir a las autoridades y particulares preservar toda la información que ayude a documentar el caso;
- Aplicar métodos y elementos tecnológicos que permitan guiar las investigaciones, tales como la emisión de alertas carreteras, financieras y migratorias;
- Realizar, en la medida de lo posible, la geolocalización de vehículos y dispositivos móviles;
- Cuando existe la hipótesis de que servidores públicos se encuentran involucrados en la desaparición, se solicita la siguiente información:
 - Registros de los servicios (fatigas o bitácoras), operativos o puntos de revisión, en los que se incluya servicio desempeñado, arma y vehículo asignado;
 - Álbumes fotográficos de las corporaciones o divisiones a las que pudieran pertenecer las personas señaladas como probables responsables;
 - Expedientes laborales de los servidores públicos señalados como probables responsables;
 - Registros de entradas y salidas de vehículos oficiales y personas; vehículos y/o unidades que coincidan con las características aportadas por los denunciantes y/o testigos; el armamento que coincida con las características aportadas por los denunciantes y/o testigos; uniformes e insignias utilizadas por el personal de la institución correspondiente; equipos de comunicación asignados a los servidores públicos posiblemente involucrados;

- Reporte de información de los probables responsables en Plataforma México, para elaborar un análisis que permita explotar la información de alguna organización delictiva que pudo haber participado en el hecho delictivo.

9. Según el Sistema Institucional de Información y Estadística (SIIE), la FEBPD contaba, al 15 de septiembre del año en curso, con un total de 780 averiguaciones previas en trámite, obteniendo entre el 1º de enero y el 15 de septiembre de 2017, la localización de 78 personas (26 con vida y 52 sin vida). En lo que va de la actual administración, se han localizado un total de 218 personas (97 con vida y 121 sin vida).

10. En cuanto a la actualización de la información, el Ministerio Público de la Federación se asegura de contar con la siguiente información:

- Las sábanas de llamadas con georreferenciación, registro de llamadas y mensajes entrantes y salientes, de los 180 días anteriores al suceso, según el caso, hasta el momento de la solicitud;
- Se requiere a la compañía de correo electrónico, el envío y recepción de los mensajes de los tres últimos meses, argumentando la importancia de esta información para la búsqueda de una persona desaparecida;
- Se solicita al juez mediante un pedimento formal, la posibilidad de realizar una intervención telefónica, sustentando esta petición en las evidencias que se tienen hasta el momento para su solicitud;
- Se pide a las autoridades del Registro Vehicular, indagar si el o los vehículos están relacionados con algún evento del que se tenga conocimiento;
- Se requiere a la Secretaría de Comunicaciones y Transportes, los videos de las casetas por las que circuló el vehículo, con fecha y horario aproximado, así como su “boletínamiento”, para indicar que está vinculado a una averiguación previa;
- Si el vehículo tiene sistema de rastreo, solicitar a la empresa la última ubicación conocida o si se encuentra en tránsito;
- A la Comisión Nacional Bancaria y de Valores, a través del Sistema de Atención de Requerimientos de Autoridades, se pide un informe de movimientos en las cuentas bancarias o tarjetas de crédito;
- Se requiere información a los consulados, a través de Asistencia Jurídica Internacional, en los casos de personas migrantes o extranjeras;
- Se efectúa una búsqueda de la huella dactilar en cartilla del servicio militar, licencia de manejo, pasaporte, credencial para votar, empresa privada o dependencia gubernamental en la que laboraba la víctima.

11. De igual manera, el Ministerio Público tiene la obligación de llevar a cabo las siguientes diligencias:

- Entrevistas a servidores públicos, testigos o personas que puedan ser relevantes para la investigación;
- Inspección ministerial del lugar en donde ocurrió la desaparición o, en su caso, donde fue vista por última vez la persona desaparecida, apoyado por la Policía Ministerial y los peritos;
- Inspección ministerial de las instalaciones de la institución a la que se encuentran adscritos los servidores públicos que presuntamente participaron en los hechos;
- Pruebas periciales a vehículos, armamento asegurado (en su caso), equipos electrónicos, y teléfono de la víctima;
- La toma de muestras biológicas y elaboración del perfil genético de la persona desaparecida por parte de servicios periciales, y confronta con la Base del Sistema de Índice Combinado de ADN (CODIS);
- Confronta de huellas dactilares con el Sistema Automatizado de Identificación de Huellas Dactilares (AFIS).

12. A través de los datos de prueba obtenidos, el Ministerio Público comprueba el delito y la responsabilidad de la persona imputada, con lo cual resolverá si ejerce o no acción penal. Para la determinación de la punibilidad, debe establecerse si existió tentativa, autoría, participación u omisión, respecto de todas las personas que pudieran estar involucradas en los hechos.

¿Existen iniciativas de publicar formalmente la lista? O, ¿si el Estado mexicano está trabajando en otra lista de desaparición forzada, cuál es la metodología empleada y cuando será publicada?

13. En julio de 2016, la Fiscalía inició un proceso de depuración y actualización de la base de datos “Sistema Institucional de Información y Estadística” (SIIE), con la finalidad de ofrecer certeza jurídica sobre datos e información derivados de las indagatorias e investigaciones en materia de personas desaparecidas. A partir de ello, se obtuvieron los datos proporcionados arriba.

14. Cabe destacar que el pasado 17 de noviembre de 2017, se publicó la Ley General en Materia de Desaparición Forzada de Personas y la Desaparición de Personas Cometida por Particulares, y el Sistema Nacional de Búsqueda de Personas, cuya iniciativa de Ley fue presentada por el Presidente Enrique Peña Nieto en 2015.

15. Lo anterior establece un marco jurídico adecuado que permitirá que el Estado mexicano tenga más certeza y claridad en cuanto al número de víctimas y el estado de los procedimientos de investigación. Con esta ley se busca fortalecer el marco normativo aplicable a desaparición forzada y lograr una mayor capacidad de respuesta y de atención en favor de las víctimas.

¿Qué medidas específicas existen para determinar si dichas desapariciones han ocurrido y en qué circunstancias? ¿Se están tomando medidas para procesar a los presuntos responsables? Y de ser así, ¿cuál es el estado de las investigaciones o procesos correspondientes?

16. Como se ha mencionado en apartados anteriores, en el 2013 se creó el Registro Nacional de Personas Extraviadas y Desaparecidas; y en octubre de 2015, se creó la Fiscalía Especializada de Búsqueda de Personas Desaparecidas (FEBPD).

17. En junio de 2015, como resultado del trabajo conjunto de la Procuraduría General de la República, las Procuradurías Generales de Justicia Estatales y del Distrito Federal, expertos y expertas en la materia, así como de organismos y organizaciones nacionales e internacionales de protección y defensa de los derechos humanos, se publicó el Protocolo Homologado para la Búsqueda de Personas Desaparecidas y la Investigación del Delito de Desaparición Forzada. Dicho instrumento metodológico y técnico, sin duda ha fortalecido las labores de búsqueda de personas desaparecidas, así como aquellas actividades procesales y procedimentales inherentes a la investigación de tal conducta delictiva.

18. Respecto a las medidas tomadas a fin de garantizar justicia, la nueva administración a cargo de la Fiscalía ha localizado a un total de 218 personas (97 con vida y 121 sin vida), mientras que hasta el 15 de septiembre del 2017, ha radicado un total de 780 averiguaciones previas, que se encuentran en trámite.

19. Adicionalmente, la Fiscalía trabaja en la integración de un Registro Nacional de Fosas Clandestinas, un banco de datos de ADN que se espera será el más completo de América Latina; así como el uso de drones para la localización efectiva de las víctimas.

¿Se cuenta con un programa nacional o política que determine el destino o paradero de las personas incluidas en la lista?

20. Como se ha destacado, en noviembre del 2017 se promulgó la Ley General en Materia de Desaparición Forzada de Personas y la Desaparición de Personas Cometida por Particulares, así como del Sistema Nacional de Búsqueda de Personas, elemento normativo que, una vez entrado en vigor –el 16 de enero del 2018–, será clave en el marco de actuación nacional respecto de este delito en particular.

21. La Ley determina de manera clara la distribución de competencia y coordinación entre las autoridades en los diferentes niveles de gobierno; y contempla el establecimiento de una Comisión Nacional de Búsqueda, un Consejo Ciudadano y el Registro Nacional de Personas Desaparecidas.

22. Con la puesta en marcha del mencionado sistema, se pretende fortalecer la capacidad del Estado mexicano para determinar el paradero de las personas víctimas de desaparición forzada o involuntaria.

¿Se encuentra funcionando el Registro Nacional de personas desaparecidas? De ser así, proporcione información relevante sobre el número de personas desaparecidas registrado, el número de casos esclarecidos y el número de personas que consultan dicho registro.

23. El Registro Nacional de Datos de Personas Extraviadas o Desaparecidas (RNPED) se creó en razón de un acuerdo de la Conferencia Nacional de Procuración de Justicia (CNPJ) adoptado en 2011, y fue fortalecido y consolidado a partir de la Ley del RNPED, expedida el 17 de abril de 2012. A partir de esta Ley, se creó un sistema estadístico que a diciembre de 2015 reportó 27,659 personas desaparecidas o extraviadas (26,670 en el fuero común y 989 en el fuero federal). Estas cifras son integradas por la PGR a partir de la información que proporcionan las procuradurías y fiscalías de justicia de las entidades federativas.

24. La información del RNPED es pública, cualquier persona puede monitorear las bajas y altas del registro de forma efectiva, y puede consultarse en el portal del Secretariado Ejecutivo del Sistema Nacional de Seguridad Pública (www.secretariadosejecutivo.gob.mx), instancia que administra una sola base con los datos del total de personas no localizadas correspondientes a ambos periodos, anterior y posterior al 2012. Es importante señalar que la **gran mayoría de los casos que están en el RNPED no son investigaciones por desapariciones forzadas.**

25. El Estado mexicano cuenta con una nueva ley en materia de desaparición forzada y del Sistema Nacional de Búsqueda de Personas, el cual - una vez que entre en vigor - permitirá potencializar el proceso de afinar la información y determinar el número de casos que se encuentren en dicho supuesto, para focalizar la capacidad de respuesta del Estado en atención a las víctimas, en apego a los estándares internacionales más estrictos en materia de derechos humanos.

¿Existe un programa que garantice las reparaciones a los familiares de las personas desaparecidas que se encuentren en la lista?

26. La Comisión Ejecutiva de Atención a Víctimas (CEAV), es la institución encargada de brindar atención a las víctimas de violaciones a derechos humanos y de garantizar una reparación integral.

27. Una vez que se identifica a una víctima, las autoridades las canalizan a las instituciones competentes, a fin de que se les proporcione la asistencia necesaria, la cual generalmente consiste en la aplicación de las siguientes medidas:

- Atención inmediata: servicios de emergencia médica, psiquiátrica, psicológica, odontológica, quirúrgica y hospitalaria;
- Alojamiento y atención;
- Transporte, el cual implica los gastos para el regreso de las víctimas a su lugar de residencia, y correrán a cargo de la autoridad que esté dando la atención inicial a las víctimas;
- Asesoría jurídica;
- Asesoría económica y de desarrollo;
- Reparación del daño, que implica la restitución de derechos en la medida de lo posible. Incluye medidas de rehabilitación, compensación, medidas de satisfacción,

y garantías de no repetición; y deberán ser gestionadas por la autoridad que dé la atención inicial, en términos de la Ley General de Víctimas.

28. La CEAV cuenta con el registro de inscripciones al Registro Nacional de Víctimas, el cual arroja las siguientes cifras: 1105 personas por desaparición forzada; 2241 por desaparición; y 201 personas vinculadas con la Recomendación General de la CNDH 26/2001, relativa a casos de la denominada “Guerra Sucia”.

29. En el 2017, se emitieron reglas de operación para el funcionamiento del Fondo de Ayuda, Asistencia y Reparación Integral de la CEAV, a fin de garantizar la atención adecuada a las víctimas; además de crearse el Fondo de Emergencia para víctimas indirectas situadas en contexto de casos de Desaparición Forzada.

30. Cabe destacar que la Fiscalía también ha brindado atención directa a diversos colectivos, asociaciones y representantes individuales de víctimas directas de desaparición de personas, a través de mesas de trabajo. En ese contexto las víctimas, los familiares y las organizaciones son informadas sobre los avances de las indagatorias que se integran en la institución; además de colaborar en dichas indagatorias, proporcionando información fundamental que permite ampliar las líneas de investigación de los casos e incluso acordar acciones de búsqueda de manera coordinada.

31. En este sentido, se brinda atención integral a aquellas personas que así lo requieren, mediante sesiones de atención psicológica -individual y/o comunitaria- durante los procesos de denuncia, acciones de búsqueda, notificaciones ministeriales, localización de personas y restitución de restos humanos.

Promulgación de la Ley General en Materia de Desaparición Forzada de Personas, Desaparición cometida por Particulares y del Sistema Nacional de Búsqueda de Personas

32. El pasado 17 de noviembre, se publicó la Ley General en Materia de Desaparición Forzada de Personas y la Desaparición de Personas Cometida por Particulares, del Sistema Nacional de Búsqueda de Personas, que entrará en vigor en enero de 2018. Se anexa Ley General aprobada.

33. En la redacción del proyecto de Ley aprobado, participaron organizaciones de la sociedad civil, el Comité Internacional de la Cruz Roja y la Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos. Asimismo se tomaron en cuenta las recomendaciones del Comité de Desaparición Forzada y del Grupo Interdisciplinario de Expertos Independientes, además de considerar la opinión de las instituciones gubernamentales, particularmente aquellas encargadas de ejecutar esta normativa en forma directa.

34. Destacan los siguientes elementos de la recién adoptada Ley General:

- Los delitos de desaparición forzada y de desaparición cometida por particulares, serán continuos e imprescriptibles, como lo establecen las convenciones internacionales;
- Las penas previstas para quienes incurran en estas conductas serán de cuarenta a sesenta años, y multa de diez mil a veinte mil días de salario mínimo;
- Se establece un Sistema Nacional de Búsqueda; una Comisión Nacional de Búsqueda; y mecanismos para el intercambio de información y registros nacionales importantes;
- Se ordena la creación de Comisiones Locales de Búsqueda en las Entidades Federativas;
- Se establece un Registro Forense con las bases de datos de los registros forenses de la Federación y de las entidades federativas, las cuales deben estar interconectados en tiempo real;
- También se sanciona la desaparición que cometan los particulares sin la intervención de las autoridades. El castigo por desaparición cometido por particulares será de veinticinco a cincuenta años de prisión;

- Igualmente, se cuenta con un capítulo dedicado exclusivamente a disposiciones generales para personas menores de 18 años de edad.

35. Por lo que hace al Sistema Nacional de Búsqueda de Personas, éste funcionará de manera transversal, lo cual permitirá la articulación de las dependencias de seguridad pública y las de procuración de justicia para la búsqueda de personas, generando una estancia inmediata para la atención temprana para el inicio de la búsqueda de alguna persona, por extravío o por no localizarse.

36. Esta Ley permitirá establecer una nueva política pública enfocada en la búsqueda y localización de personas desaparecidas.

Alegación general del 9 de junio de 2017

1. Por medio del presente informe, los Estados Unidos Mexicanos, en adelante “Estado mexicano” o “Estado”, se permiten responder a la Alegación General emitida por el Grupo de Trabajo sobre Desaparición Forzada o Involuntaria, en adelante “Grupo de Trabajo”, de fecha 09 de junio de 2017.

2. En la Alegación, el Grupo de Trabajo señala que, de acuerdo con la información que le fue transmitida, los familiares de personas desaparecidas enfrentan diversos obstáculos para localizar a sus seres queridos, por lo tanto se pretende que el Estado mexicano proporcione información relevante sobre los avances en la materia.

3. En adelante, el Estado mexicano se permitirá abordar cada uno de los puntos solicitados.

Si los hechos relatados en la alegación son exactos. Si no es así, ¿cuáles son los hechos reales?

4. El Estado mexicano reconoce que enfrenta numerosos desafíos en la atención a familiares de personas desaparecidas; también reconoce la necesidad de crear un registro nacional que, a través de su base de datos, permita identificar con mayor agilidad a las víctimas y conocer la magnitud del problema.

5. En este sentido, se informa que el compromiso del Estado sobre el respeto a los derechos humanos se demuestra con la promulgación de la Ley General en Materia de Desaparición Forzada de Personas y la Desaparición de Personas Cometida por Particulares, la cual entrará en vigor en enero de 2018. El Estado mexicano es consciente de que las medidas legislativas no combaten por sí solas la problemática en la materia, sin embargo constituyen una herramienta fundamental que establece las bases de las políticas públicas en la materia. Además, la ley general permitirá homologar el tipo penal de desaparición forzada de personas y asegurar las estructuras necesarias para garantizar los derechos de las víctimas.

6. El Estado mexicano reconoce que el problema de la desaparición forzada de personas requiere una atención integral, que considere los derechos de los familiares de las víctimas y fortalezca la capacidad de reacción inmediata de las instituciones en la búsqueda de personas y en los procesos de investigación; por tanto, el gobierno se encuentra trabajando en desarrollar e instrumentar las mejoras necesarias para combatir este fenómeno.

¿Qué medidas han sido adoptadas por el Estado mexicano para superar los obstáculos existentes en la búsqueda y localización de las personas sometidas a desaparición forzada, más allá de los importantes impulsos de la Ley General?

7. La Ley General en materia de Desaparición Forzada de Personas, Desaparición cometida por Particulares y del Sistema Nacional de Búsqueda de Personas, permitirá al Estado mexicano contar con un marco normativo adecuado en materia de desaparición forzada de personas, lo cual incidirá positivamente en las políticas públicas y en el fortalecimiento institucional para atender esta problemática.

8. Es importante señalar que la Ley no solamente será aplicada por Ministerios Públicos, sino que además sienta las bases para poner en marcha los cambios necesarios para hacer de manera integral al fenómeno de las desapariciones en México. En consecuencia, implica diversas políticas públicas, que incluyen modificaciones de carácter administrativo y presupuestal: así como el establecimiento de andamiaje institucional. Ello permitirá fortalecer la actuación del Estado mexicano con el fin de abatir la situación de desapariciones forzadas, contando además con mayor certeza jurídica para lograr el esclarecimiento de los hechos, la rendición de cuentas y la garantía del derecho a la justicia de las víctimas.

9. En la respuesta la alegación general de septiembre del 2013 se detallan los aspectos más relevantes de la Ley y las políticas públicas que a partir de ella se instituyan, entre ellas el Sistema Nacional de Búsqueda; el Registro Nacional de personas Desaparecidas (RNPED) y No Localizadas; el Registro Nacional Forense y el Consejo Nacional Ciudadano; el Protocolo Homologado para la Búsqueda de Personas Desaparecidas y la Investigación del Delito de Desaparición Forzada; así como el fortalecimiento de la Fiscalía Especializada de Búsqueda de Personas Desaparecidas, a través de la puesta en marcha – entre otras medidas- del Sistema Institucional de Información y Estadística (SIIE).

10. Con la finalidad de complementar dicha información, se destaca la atención integral a aquellas personas que así lo requieren, mediante sesiones de atención psicológica - individual y/o comunitaria- durante los procesos de denuncia, acciones de búsqueda, notificaciones ministeriales, localización de personas y restitución de restos humanos.

11. Este proceso ha permitido evaluar la existencia de patrones en los perfiles de las víctimas, sujetos activos e identificación de locaciones relevantes, entre otros, precisando que dichas acciones concretas de análisis y evaluación han permitido generar un mayor número de líneas de investigación dentro de las indagatorias, situación que refuerza las posibilidades de localizar a las personas desaparecidas.

12. Asimismo, se destaca que la Procuraduría General de la República ha otorgado un tratamiento prioritario a la promoción de proyectos de cooperación internacional para la investigación de desaparición forzada, por ejemplo a través de la firma de un acuerdo de asistencia técnica con la Agencia de Cooperación Alemana, el cual centra su asistencia en: a) investigaciones penales; b) técnicas forenses; y c) apoyo a familiares de las víctimas de personas desaparecidas o no localizadas.

13. Desde su implementación en el 2015, se han celebrado 26 reuniones técnicas e interinstitucionales entre la Agencia Alemana y PGR, así como 16 cursos que han beneficiado a funcionarios de otras instituciones federales, como Policía Federal, Secretaría de Marina, Secretaría de la Defensa Nacional y Procuradurías estatales. Los mismos han contemplado mesas redondas, cursos teóricos y prácticos de búsqueda de personas, capacitación del Centro de Denuncia y Atención Ciudadana, talleres para el uso del cuestionario para recolectar datos de personas no localizadas, alimentación de la Base de Datos AM/PM (Ante Mortem/Post Mortem) para las Delegaciones de PGR, trato a víctimas y mesas de trabajo con la Comisión Ejecutiva de Atención a Víctimas, y capacitación en manejo de evidencias, cadena de custodia y técnicas de entrevista e interrogatorio en materia de desaparición forzada.

14. Adicionalmente, se coordinó una visita de expertos alemanes a los laboratorios de la Coordinación General de Servicios Periciales de la institución, para que conocieran las buenas prácticas, y posteriormente se emitieran los comentarios y sugerencias que podrían mejorar dichos trabajos y se ha propuesto la continuación del proyecto teniendo como objetivo profundizar las actividades de asistencia técnica, concluyendo un mayor enfoque en la protección de las víctimas.

¿Qué medidas específicas se han tomado para el entrecruzamiento de la información genética de los familiares de los desaparecidos y los restos hallados en las fosas clandestinas?

15. Desde octubre de 2015, la Procuraduría General de la República cuenta con una Fiscalía Especializada de Búsqueda de Personas Desaparecidas, que se encarga de dirigir,

coordinar y supervisar las investigaciones para la búsqueda de personas; la Fiscalía cuenta con alrededor de 120 funcionarios y se encuentra en etapa de fortalecimiento.

16. De igual forma, la Fiscalía trabaja en la integración de un Registro Nacional de Fosas Clandestinas, un banco de datos de ADN que busca ser el más completo de América Latina y ha recurrido al uso de drones para la localización de víctimas. Asimismo, cuenta con una “Base de Datos AM/PM” creada a partir de un convenio suscrito con el Comité Internacional de la Cruz Roja “CICR”; esta base de datos es alimentada con información sensible y útil para la búsqueda en vida y para la identificación de personas fallecidas.

17. Con el acompañamiento técnico del Comité Internacional de la Cruz Roja, se realiza el llenado de formatos del cuestionario y toma de muestras genéticas Ante Mortem (AM) a las víctimas indirectas, con el objeto de obtener información detallada de las víctimas directas para coadyuvar en los procesos de búsqueda y localización. Este formato genera datos para la conformación del sistema de gestión de información y base de datos AM/PM, para la confrontación de información para la búsqueda de personas desaparecidas con vida y forense. Al 15 de septiembre del presente año en la base de datos de la Fiscalía, se tiene registro de 1,012 cuestionarios Ante Mortem.

18. Por último, se subraya que el Estado mexicano se empeña en atender las observaciones y recomendaciones de los organismos y mecanismos internacionales que dan seguimiento a los instrumentos de los cuales México es Parte, a fin de mantener y fortalecer la cooperación en materia de derechos humanos. El Estado reitera su compromiso por continuar en este proceso de mejoras al sistema nacional en la implementación y resguardo de los derechos fundamentales.

Alegación General del 10 de abril de 2017

1. Por medio del presente informe, los Estados Unidos Mexicanos, en adelante “Estado mexicano” o “Estado”, se permite responder a la alegación general del Grupo de Trabajo sobre las desapariciones forzadas o involuntarias, en adelante “Grupo de Trabajo”, de fecha 10 de abril de 2017, con relación a los obstáculos que enfrentan las víctimas para acceder a medidas relativas a la asistencia social y para obtener reparación, en el marco de la aplicación de la Declaración sobre la Protección de Todas las Personas contra las Desapariciones Forzadas en México.

2. En la alegación señalada, el Grupo de Trabajo indica que, de acuerdo con la información que le fue transmitida, en el derecho mexicano existen diferentes vías y mecanismos a nivel estatal y federal para obtener la asistencia o la reparación del daño causado, cuando ocurre una violación de los derechos humanos; las cuales aplican tanto en casos de desaparición forzada, como en casos de desaparición cometidas por particulares.

3. Al respecto, el Grupo de trabajo señala que acuerdo con la información disponible, si la violación de derechos humanos se considera un delito, la vía penal tiene como uno de sus fines la reparación del daño; por otra parte, si se acredita en el marco de una investigación sobre una violación de los derechos humanos, las recomendaciones emitidas por la Comisión Nacional de Derechos Humanos e instituciones similares de cada Estado, tienen facultades para determinar o solicitar a las autoridades tanto medidas de asistencia como recomendar medidas de reparación.

4. Adicionalmente, se cuenta con el Sistema de Víctimas, creado a partir de la Ley General de Víctimas (LGV) y de las correspondientes Leyes de Víctimas a nivel estatal, donde se establecen medidas de asistencia, atención, apoyo y reparación integral.

5. Finalmente, se encuentran las vías jurisdiccionales, como el Amparo y la Ley Federal de Responsabilidad Patrimonial del Estado, cuyos efectos para reparar a las víctimas de desaparición son limitados.

6. A pesar de la existencia de dichos mecanismos, el Grupo de Trabajo asevera que no se ha documentado un solo caso en el cual las víctimas hayan recibido medidas de reparación integral.

7. Por lo anterior, el Grupo de Trabajo solicitó al Estado mexicano dar respuesta a las siguientes cuestiones:

- Si los hechos relatados en la presente alegación son exactos. Si no es así, ¿cuáles son los hechos reales?
- ¿Qué medidas han sido adoptadas por el gobierno mexicano para superar los obstáculos existentes en la provisión de medidas de asistencia social y reparación adecuada a las y los familiares de las víctimas de desaparición forzada o involuntaria?
- ¿Qué medidas específicas existen con respecto a las personas migrantes desaparecidas en México?

8. Al respecto, el Estado mexicano da respuesta a las cuestiones planteadas por el Relator Especial.

Exactitud de los hechos relatados en la alegación y precisiones adicionales

9. En lo que respecta a los señalamientos del Grupo de Trabajo en torno a la labor de la Suprema Corte de Justicia, el Estado mexicano informa que las decisiones de la SCJN han abordado la temática de las violaciones graves a derechos humanos. Asimismo, la SCJN se ha pronunciado respecto al carácter de víctima, y sus criterios jurisprudenciales han abonado a ampliar los efectos del juicio de amparo, a fin de garantizar una protección más amplia de las personas que acuden a impugnar actos u omisiones violatorias a derechos humanos.

10. Durante los últimos años, la SCJN ha construido criterios que privilegian las reparaciones integrales, toda vez que ha adoptado una perspectiva que analiza caso por caso la pertinencia de trascender los efectos únicamente restitutorios y atender situaciones de desapariciones forzadas o involuntarias, así como otras violaciones graves a derechos humanos, mediante resoluciones que aborden un entendimiento amplio del efecto reparador.

11. A continuación se analizan los efectos reparadores del juicio de amparo y se enuncian algunas resoluciones de la SCJN en la materia.

12. De conformidad con la Ley de Amparo vigente, el juicio de amparo es un proceso constitucional de carácter sumario que tiene como finalidad exclusiva la restitución de las cosas al estado que guardaban antes de la violación. Cuando el acto reclamado es de carácter negativo o implique una omisión, la restitución consiste en obligar a la autoridad responsable a respetar el derecho de que se trate y a exigir su cumplimiento.

13. Por otra parte, cuando el acto reclamado lo constituye una ley general, la sentencia debe determinar si ésta es constitucional o inconstitucional, de tal manera que si se declara la inconstitucionalidad de la norma general impugnada, los efectos se extenderán a todos los actos cuya validez dependa de la norma invalidada, aclarando que dichos efectos se traducirán en la inaplicación únicamente respecto del quejoso.

14. Adicionalmente, la Ley de Amparo contempla un procedimiento denominado “incidente de cumplimiento sustituto”, a través del cual, pueden establecerse indemnizaciones económicas de manera extraordinaria, en los casos en los que sea imposible restituir al quejoso el derecho violado. No obstante lo anterior, el pago de la indemnización está condicionado a la aportación de elementos que prueben la existencia del daño y de un nexo causal entre la actuación de la autoridad responsable y los daños ocasionados.

15. En lo que respecta a los efectos reparatorios del juicio de amparo, destacan las siguientes medidas:

Compensación económica

16. Es una medida de reparación que busca indemnizar el daño causado, cuando la restitución resulta insuficiente ante el daño causado. La compensación económica sólo puede decretarse una vez que se han establecido los presupuestos de los juicios de

atribución de responsabilidad; para ello es necesario acreditar la atribución de la conducta consistente en una acción u omisión, la existencia del daño y el nexo causal entre la conducta y el daño respectivamente. En los casos en los cuales en un juicio de amparo directo se analiza la constitucionalidad de una sentencia definitiva y se decreta una medida de indemnización a fines de reparar el daño causado, los tribunales tienen la facultad de pronunciarse respecto de la actualización de los elementos que permiten atribuir a una persona la atribución del daño y determinar si el cálculo del monto es correcto. En ese sentido, la compensación económica no está a cargo del juicio de amparo, sino en el juicio de origen, en el cual se solicitó dicha compensación como medida de reparación para hacer frente al daño causado por la contraparte del quejoso, la cual, eventualmente puede tratarse de una autoridad en los casos de responsabilidad patrimonial del Estado.

Medidas de reparación no pecuniarias y medidas de satisfacción

17. Los tribunales del Poder Judicial de la Federación atienden los casos de desaparición forzada en función de lo dispuesto en la Ley de Amparo. En diversas resoluciones, la SCJN, ha considerado que las sentencias estimatorias de amparo constituyen en sí mismas una medida de satisfacción, toda vez que la declaratoria sobre la existencia de una violación a derechos humanos contribuye a restaurar la dignidad de las personas afectadas. Por ello, el criterio de la SCJN sostiene que las medidas restitutorias y las sentencias de amparo son suficientes para contribuir a la reparación integral de las víctimas de una violación a derechos humanos.

18. Lo anterior retoma la sentencia dictada por el Tribunal Europeo de Derechos Humanos en el caso *Kruslin v. Francia*, en el cual se afirma que de acuerdo a las circunstancias del caso, la declaración sobre la existencia de una violación, concede a la víctima la suficiente satisfacción por el daño alegado, por lo que es innecesario conceder una compensación pecuniaria¹.

Garantías de no repetición

19. Al respecto, la Ley de Amparo contempla instituciones que pueden otorgarse en favor de las y los quejosos, a efecto de evitar una nueva vulneración a derechos humanos, lo cual beneficia a personas en situaciones similares. A efecto de ilustrar lo anterior, el Estado mexicano se remite al artículo 78 de la Ley de Amparo, en el cual se contempla la desaplicación de la norma, en aquellos casos en los que se resuelve la inconstitucionalidad de una norma general, con el objetivo de que no se vulneren derechos humanos, a través de un acto legislativo tanto a la persona que obtuvo el amparo, como a casos futuros. Aunado a lo anterior, la declaratoria general de inconstitucionalidad, prevista en los artículos 231-235 de la citada Ley, funge como una garantía de no repetición, toda vez que expulsa del ordenamiento a la norma declarada inconstitucional por menoscabar derechos humanos; evitando así violaciones futuras.

20. En materia de reparación resultan relevantes las siguientes decisiones adoptadas por la SCJN.

Compensación a víctimas de violación a derechos humanos. Autoridad competente para determinar su monto por concepto de reparación del daño

21. La Segunda Sala de la SCJN determinó que la Ley General de Víctimas y la creación de la Comisión Ejecutiva de Atención a Víctimas no generan un conflicto competencial a efecto de determinar el monto que debe otorgarse a la víctima por concepto de compensación –como elemento integrante de la reparación integral- toda vez que el Fondo de Ayuda, Asistencia y Reparación Integral debe entenderse en el marco de un ámbito de complementariedad respecto de las indemnizaciones otorgadas a la víctima².

¹ Tribunal Europeo de Derechos Humanos, Caso *Kruslin v. Francia*, aplicación 11801/85, 24 de abril de 1990, párrafo 39.

² Tesis publicada en la Gaceta del Seminario Judicial de la Federación, Décima Época, Libro 45, agosto de 2017, Tomo II, página 745.

La reparación del daño derivada de la comisión de un delito se rige por los principios constitucionales de la indemnización justa e integral

22. La Primera Sala de la SCJN en la tesis aislada 1ª. CCCXC/2015 determinó que una de las obligaciones reforzadas frente a las víctimas de la comisión de un delito (especialmente cuando se trata de menores de edad) conlleva la actuación oficiosa del juzgador, para dictar todas las diligencias necesarias a efecto de determinar la cuantificación del daño y la reparación de éste. Para ello es necesario considerar la esfera íntegra de los derechos específicos, la afectación material directa y valorar el desarrollo previsible futuro³.

23. En materia de equidad de género, el Pleno de la Suprema Corte estableció que en aquellos casos en los casos de violaciones a derechos de las mujeres, las medidas de reparación deben contemplar no sólo la reparación integral del daño, sino que deben tener una vocación transformadora, a efecto de incorporar en el proceso un efecto restitutivo y un efecto correctivo, a fin de hacer frente a la situación estructural de violencia y discriminación⁴.

24. Adicionalmente, a los lineamientos en materia de reparación desarrollados en la jurisprudencia de la SCJN se añaden los siguientes criterios incorporados en diversos amparos en revisión:

- En el amparo directo en revisión 1068/2011 I SCJN reconoció que el derecho a una indemnización integral es un derecho sustantivo, cuya extensión debe titularse en favor de los gobernados y éste no debe restringirse en forma innecesaria, salvo que se persiga una finalidad constitucionalmente válida en pos del bienestar general⁵;
- En la sentencia del amparo en revisión 476/2014 la Primera Sala de la SCJN determinó que la obligación de reparar a las víctimas cuando se ha concluido que existe una violación a los derechos humanos, es una fase imprescindible en el proceso de acceso a la justicia. De lo anterior se concluye que cuando existe una violación de derechos humanos el sistema de justicia debe ser capaz de reparar el daño realizado por parte de las autoridades. En dicho precedente, la SCJN señaló que la reparación idónea es la restitución íntegra de la víctima (*restitutio in integrum*), por lo que las medidas de reparación contemplan medidas pecuniarias y no pecuniarias;
- En la misma línea, al resolver el amparo directo en revisión 2131/2013, la SCJN explicó que la obligación constitucional de reparación a derechos humanos por parte del Estado mexicano se correlaciona con el derecho de las personas a ser reparadas integralmente, lo cual puede garantizarse a través del artículo 113 constitucional, en el cual eleva a rango constitucional el derecho a recibir una indemnización justa⁶.

25. Por último, cabe recordar que la Suprema Corte de Justicia de la Nación, al resolver la contradicción de tesis 293/2011, resolvió que los criterios jurisprudenciales de la Corte Interamericana de Derechos Humanos, con independencia de que el Estado Mexicano haya sido parte en el litigio ante dicho tribunal, resultan vinculantes para los Jueces nacionales.

26. Respecto a las dificultades prácticas detectadas por el Grupo de Trabajo, en la labor desarrollada por la CEAV, el Estado mexicano hace de su conocimiento que para inscribir los nombres de las víctimas en el Registro Nacional de Víctimas (RENAVI), los funcionarios adscritos a la Dirección de dicho Registro se apegan a los lineamientos de la Ley General de Víctimas, Título Sexto, Capítulo IV. En dicho ordenamiento, se establece que las personas que deseen inscribirse en el RENAVI, deben seguir un procedimiento, el

³ Tesis publicada en la Gaceta del Seminario Judicial de la Federación, Décima Época, Libro 25, diciembre de 2015, Tomo I, página 265.

⁴ Tesis publicada en la Gaceta del Seminario Judicial de la Federación, Décima Época, Libro 2, septiembre de 2015, Tomo I, página 240.

⁵ Suprema Corte de Justicia de la Nación, Amparo directo 1068/2011, resuelto el 19 de octubre de 2011 por unanimidad.

⁶ Suprema Corte de Justicia de la Nación, Amparo directo 2131/2011, resuelto el 22 de noviembre de 2013 por unanimidad.

cual comienza con la presentación de solicitud de inscripción, con los datos y documentos requeridos. El objetivo de apegarse a dicho procedimiento es dotar de celeridad, eficacia y orden al mismo; sin embargo, debido a la gran afluencia de usuarios que acuden con el propósito de registrarse, el análisis de la documentación suele demorarse.

27. En cuanto a la complejidad y formalidad del procedimiento para obtener la compensación e indemnización, se informa que el procedimiento requiere de ciertos requisitos formales, de conformidad con lo previsto en las Reglas de Operación para el Funcionamiento del Fondo de Ayuda, Asistencia y Reparación Integral, disposición 38, que a su vez se exigen para comprobar la erogación de todo recurso público.

28. Respecto a la afirmación del Grupo de Trabajo sobre el número inexacto de víctimas de desaparición, registradas en el RENAVI, se informa lo siguiente.

29. Actualmente, se tienen inscritas o en trámite de inscripción:

- 1,105 personas por Desaparición Forzada;
- 2,241 personas por Desaparición y;
- 201 personas vinculadas con la Recomendación General de la CNDH 26/2001.

30. Dichos registros se realizan tanto de víctimas directas como de indirectas.

31. Respecto a la legislación federal y la regulación de declaración de ausencia por desaparición forzada, se informa que:

- El 17 de noviembre de 2017 se publicó en el DOF la Ley General en Materia de Desaparición Forzada de Personas, que contempla la declaración especial de ausencia por desaparición. Este procedimiento tiene como finalidad reconocer y proteger la personalidad jurídica y los derechos de la persona desaparecida, así como otorgar las medidas apropiadas para asegurar la protección más amplia de sus familiares;
- El artículo 144 de dicho ordenamiento señala que la Comisión Ejecutiva podrá otorgar medidas de asistencia a los familiares durante el procedimiento de declaración especial de ausencia, de conformidad con lo dispuesto en la Ley General de Víctimas;
- En este sentido, la CEAV a través de la Asesoría Jurídica Federal orienta y realiza los trámites necesarios para que las víctimas indirectas obtengan la declaración especial de ausencia de sus familiares.

32. En cuanto al señalamiento del Grupo de Trabajo respecto a la negativa de la CNDH de incorporar medidas de asistencia, atención, apoyo y reparación integral para las víctimas en sus investigaciones y recomendaciones, el Estado mexicano señala que las recomendaciones emitidas por la CNDH durante la administración en curso, contemplan el capítulo “Reparación del daño”. Dicho capítulo incorpora legislación nacional e internacional con el objetivo de identificar puntualmente las medidas procedentes a efecto de alcanzar una reparación efectiva de los derechos afectados. Asimismo, las recomendaciones integran el criterio seguido por la Corte Interamericana de Derechos Humanos (CoIDH) respecto a la idoneidad de las reparaciones, las cuales deben ser proporcionales a la gravedad de la violación y las circunstancias de cada caso.

33. Finalmente, se informa que el Estado mexicano ha llevado a cabo diversas acciones encaminadas a combatir el delito de desaparición forzada y los efectos que éste ha causado en la sociedad en general. Entre ellas destaca la adopción de la Ley General en Materia de Desaparición Forzada de Personas, Desaparición Cometida por Particulares y el Sistema Nacional de Búsqueda de Personas, y su publicación en el DOF el 17 de noviembre de 2017, de la que se esperan efectos positivos en la situación que atraviesan las víctimas, tanto directas como indirectas de este delito.

Sobre las medidas que han sido adoptadas por el gobierno mexicano para superar los obstáculos existentes en la provisión de medidas

34. El Estado mexicano ha desarrollado esfuerzos significativos con la finalidad de atender de manera integral la situación derivada de los altos índices de desaparición forzada en el país, y superar los obstáculos existentes en la provisión de medidas de asistencia social y reparación adecuada a las víctimas directas e indirectas.

35. En ese sentido, se informa que la CNDH emitió un informe especial a fin de destacar la importancia de incorporar y fortalecer las acciones destinadas a erradicar la comisión de desapariciones forzadas en México. Dicho informe formuló 102 recomendaciones dirigidas a las siguientes autoridades:

- Secretaría de Gobernación;
- Cámara de Senadores;
- Cámara de Diputados;
- Gobiernos estatales;
- Jefatura de gobierno de la Ciudad de México;
- Procuraduría General de la República;
- Fiscalías Generales estatales y;
- Procuradurías Generales de Justicia estatales.

36. Las recomendaciones emitidas por la CNDH se clasificaron en las siguientes líneas de acción prioritaria:

- Legislación integral sobre desaparición forzada de personas;
- Registro de personas desaparecidas;
- Búsqueda, localización e investigación de personas desaparecidas;
- Acceso a la justicia;
- Medidas de protección;
- Reparación del daño y atención a víctimas directas e indirectas;
- Prevención del delito y de violaciones a derechos humanos;
- Identificación humana;
- Aceptación de la competencia del Comité contra la Desaparición Forzada, con mandato de Naciones Unidas y.

37. Cumplimiento de las 64 recomendaciones emitidas por los órganos del sistema universal (ONU) y el sistema regional (OEA).

38. Por lo que hace a la CEAV, el 3 de enero de 2017 se publicó una reforma a la Ley General de Víctimas, con el objetivo de flexibilizar los mecanismos de acceso al Fondo de Ayuda, Asistencia y Reparación Integral, y con ello fortalecer las medidas de ayuda inmediata, asistencia, atención y rehabilitación; necesarias para subsanar las necesidades diarias de las víctimas.

39. Posteriormente, el 26 de mayo de 2017, se publicaron los Lineamientos para el otorgamiento de medidas en materia de traslados y el 10 de agosto de 2017, se emitieron las Reglas de Operación para el Funcionamiento del Fondo de Ayuda, Asistencia y Reparación Integral.

40. En septiembre de 2016, se creó el Fondo de Emergencia para víctimas indirectas, situadas en el contexto de casos de desaparición en la República Mexicana.

41. Actualmente, el Modelo de Atención Integral a Víctimas de la CEAV se encuentra en proceso de reforma. Su finalidad es modificar su estructura para mejorar la atención integral a víctimas y cumplir con los objetivos y principios de la LGV.

Sobre las medidas específicas que existen con respecto a las personas migrantes desaparecidas en México

42. El Instituto Nacional de Migración (INM) ha atendido de manera inmediata las quejas y recomendaciones dictadas por la CNDH, a través de la implementación de medidas especiales destinadas a mejorar la metodología de los procesos de retorno asistido, deportación y regularización de los extranjeros que son presentados ante la autoridad migratoria.

43. Al respecto, el 10 de enero de 2017 el INM aceptó la recomendación número 68/2016 emitida por la CNDH, respecto a las personas extranjeras administrativamente irregulares alojados en la Estación Migratoria de Iztapalapa, en la Ciudad de México. Lo anterior parte del compromiso del INM de salvaguardar los derechos y seguridad de la población migrante, cuyos niveles han incrementado de manera exponencial en nuestro país.

44. Para hacer frente a tal situación, el INM refuerza sus acciones para dotar de eficacia a los procedimientos administrativos a su cargo, con el propósito de promover y proteger los derechos humanos, y evitar la sobrepoblación en las estaciones migratorias.

45. Cabe destacar que de acuerdo con lo establecido en la Ley de Migración, el período de alojamiento en las estaciones migratorias no es mayor a 15 días, toda vez que la población migrante con estancia irregular se encuentra sujeta a un procedimiento administrativo y no penal.

46. Adicionalmente, el INM mantiene comunicación estrecha y permanente con las autoridades de diversos países, con la finalidad de brindar el retorno asistido a aquellos extranjeros que se encuentran administrativamente irregulares en el país, bajo el respeto irrestricto a sus derechos y condición humana.

47. Asimismo, personal del INM suma esfuerzos para agilizar el reconocimiento consular, a través de la implementación de notificaciones electrónicas y entrevistas por videoconferencia; sin embargo, el reconocimiento y expedición de documentos de identidad por parte de las autoridades consulares de otros países puede tardar más tiempo de lo estipulado en nuestra legislación, razón por la que los extranjeros permanecen un período mayor en las instalaciones del INM.

48. Respecto a la presencia de niñas, niños y adolescentes extranjeros en la Estación Migratoria de la capital del país, debe precisarse que -de acuerdo a lo establecido en la Ley General de los Derechos de Niñas, Niños y Adolescentes-, éstas personas se encuentran bajo el cuidado de los Oficiales de Protección a la Infancia (OPIS) del Instituto Nacional de Migración, quienes les otorgan una atención especializada debido a su alto grado de vulnerabilidad, mientras son canalizados al Sistema DIF en tanto se resuelve su situación migratoria.

49. Los Agentes Federales de Migración -y en general, todo el personal del INM- reciben capacitación constantemente, con el objetivo de brindar una atención humanitaria y con estricto respeto a sus derechos, con el fin de evitar abusos que pongan en riesgo la integridad de las personas migrantes.

50. Además, con el objetivo de garantizar el pleno respeto de los derechos humanos de las personas que se encuentran en un contexto de migración y ante el aumento de quejas presentadas en materia migratoria, el 3 de enero de 2005 se creó la Quinta Visitaduría General de la Comisión Nacional de los Derechos Humanos, instancia encargada de la promoción y la defensa de los derechos humanos de las personas migrantes, tanto nacionales como extranjeras.

51. La Quinta Visitaduría se encarga de implementar el Programa de Atención a Migrantes, orientado a la puesta en marcha de acciones pertinentes a asegurar y garantizar el ejercicio de los derechos fundamentales de las personas que se encuentran en un contexto de migración, mediante la investigación de las quejas presentadas ante la CNDH y la promoción y defensa de sus derechos humanos, como consta en el orden jurídico nacional y los instrumentos internacionales de los que México es parte.

52. Adicionalmente, en abril de 2013, la Ley de Amparo fue reformada para incluir la facultad del juzgador de dictar la suspensión de los actos reclamados, en un término de 24 horas, con el fin de allegarse de toda la información posible para localizar y liberar a las víctimas en los casos de posible desaparición forzada.

53. En ese sentido, el Poder Judicial de la Federación ha emitido diversas tesis y resoluciones orientadas a visibilizar la comisión del delito de desaparición, reconocer a las víctimas, sancionar los responsables y asegurar el acceso a la información pública. Al respecto, resultan relevantes los siguientes criterios emitidos por la SCJN:

Amparo en revisión 911/2016

54. Se determinó que no puede invocarse el carácter de información reservada cuando se trate de la investigación de violaciones graves de derechos fundamentales o delitos contra la humanidad, y en aquellos casos relativos a la desaparición forzada de personas resulta aplicable el principio de máxima publicidad, al tiempo que resultan inoperantes los principios de reserva y confidencialidad, toda vez que existe un interés de la sociedad en su conjunto, de conocer la verdad de lo sucedido⁷.

Amparo en revisión 382/2015

55. La Primera Sala de la SCJN determinó en situaciones donde la víctima ha denunciado la desaparición en territorio nacional de un familiar que tiene la calidad de migrante debe entenderse que el principio de buena fe ordena tener como cierto su dicho, en todos aquellos casos en los que no existan elementos contundentes para dudar de su declaración⁸.

56. Por todo lo anterior, el Estado mexicano considera que no existen elementos para afirmar que se ha despojado al juicio de amparo de su capacidad reparadora. Por el contrario, es posible asegurar que las decisiones de la SCJN han abonado a ampliar los efectos del juicio de amparo orientados a garantizar una protección más amplia de quienes acuden a impugnar actos u omisiones violatorios de derechos fundamentales.

57. En lo que respecta a la CEAV, el Estado mexicano informa que la Comisión ha atendido a un total de 4,850 víctimas migrantes directas, y a 909 indirectas.

58. En cuanto a las víctimas migrantes de desaparición, se informa lo siguiente.

59. 12 víctimas se encuentran inscritas en el Registro Federal de Víctimas:

- 9 son víctimas directas;
- 3 son víctimas indirectas.

60. Se han brindado asesoría jurídica a:

- 251 víctimas directas;
- 360 víctimas indirectas.

61. La CEAV brinda representación jurídica en 26 averiguaciones previas.

62. Con relación a las medidas adoptadas para asegurar la asistencia jurídica a migrantes alojados en estaciones migratorias, el Estado mexicano informa lo siguiente.

63. La CEAV ha atendido a 1,674 víctimas migrantes que se encontraban en 12 estaciones migratorias.

64. Derivado de la asesoría recibida, 111 víctimas migrantes decidieron interponer una denuncia y aceptar la asesoría jurídica ofrecida.

⁷ Publicada en el Semanario Judicial de la Federación, Décima Época, Libro 41, abril de 2017, Tomo I, Página 1068.

⁸ Suprema Corte de Justicia de la Nación, Amparo directo 2131/2011, resuelto el 2 de marzo de 2016 por unanimidad.

65. Por lo que hace al caso de San Fernando, Tamaulipas, (del que se derivan los casos San Fernando I y San Fernando II), la CEAV ha participado activamente en las notificaciones de localización e identificación de restos en las siguientes diligencias:

- 34 diligencias en México;
- 16 diligencias en Guatemala;
- 3 diligencias en El Salvador;
- 2 diligencias en Honduras;
- 1 diligencia en Estados Unidos de América.

66. Actualmente, en el Registro Federal de Víctimas están inscritas un total de 289 víctimas, de las cuales:

- 110 son víctimas directas;
- 179 son víctimas indirectas.

67. En el caso San Fernando I (2010), se tiene registro de:

- 63 víctimas directas, de las cuales 51 son migrantes;
- 45 víctimas indirectas, de las cuales 8 son migrantes.

68. En el caso San Fernando II (2011), se tiene registro de:

- 47 víctimas directas, de las cuales 15 son migrantes;
- 134 víctimas indirectas, de las cuales 30 son migrantes.

69. Adicionalmente, la CEAV ha otorgado Medidas de Ayuda Inmediata, de conformidad con el Título Tercero, Capítulo I, de la Ley General de Víctimas, por la cantidad de 141,000 USD aproximadamente, por los conceptos de gastos funerarios y traslados de víctimas indirectas.

70. En el marco del Convenio de Colaboración para la identificación de restos localizados en Cadereyta, Nuevo León, la CEAV, a través de la Asesoría Jurídica Federal, participó en las siguientes actividades.

71. Notificaciones de localización e identificación de restos, realizadas a 2 víctimas radicadas en Nicaragua.

72. Reunión en Honduras con los familiares de 9 víctimas directas, con motivo de abordar el tema de la compensación subsidiaria.

73. Inscripción en el Registro Federal de Víctimas a 38 víctimas, de las cuales 12 son víctimas directas y 9 de ellas son migrantes, así como 26 víctimas indirectas, de las cuales 9 son migrantes.

74. Finalmente, la CEAV ha otorgado recientemente Medidas de Ayuda Inmediata, por la cantidad de 2,000 USD aproximadamente, por concepto de traslados.

75. Con base en las razones expuestas en el presente informe, el Estado mexicano reafirma su disposición plena para continuar implementando las acciones tendientes a fortalecer una política de promoción y defensa de los derechos humanos, a través de una estructura institucional sólida y en cooperación con los principales organismos internacionales en la materia.
